

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٥٧

الخميس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

وبالرغم من تعدد المواضيع التي تستحق اهتمامنا، سأقتصر اليوم على تسليط الضوء بإيجاز على بعض التطورات الرئيسية. لقد اختتمت أفغانستان بنجاح إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات. وللمرة الأولى في تاريخ البلد، نقلت السلطة سلميا من إدارة إلى أخرى من خلال عملية ديمقراطية. في ٢٩ أيلول/سبتمبر، نصب الرئيس غني، وسيقوم جنبا إلى جنب مع السيد عبد الله، الرئيس التنفيذي، بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. إن الشعب الأفغاني - الرجال، والأمر الذي يبعث على المزيد من التشجيع ملايين النساء - قد أبدى شجاعة هائلة في أعمال حقه الدستوري في الإدلاء بصوته، في تحد لتهديدات الطالبان بشن هجمات على العملية الانتخابية. ونشيد بالأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام على الدعم حيوي الأهمية الذي وفراه للمؤسسات الانتخابية الأفغانية خلال تلك العملية. كما دعمت ألمانيا، إلى جانب الشركاء الآخرين من المجتمع الدولي، العملية بتقديم مساهمات كبيرة. من الضروري الآن أن يواصل رئيس أفغانستان ورئيسها التنفيذي العمل معا بشكل وثيق، على أساس من الثقة المتبادلة،

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أنطوان (غرينادا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

## البند ٣٧ من جدول الأعمال

## الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/69/540)

مشروع قرار (A/69/L.20)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/68/L.20.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يتشرف بلدي بعرض مشروع قرار هذا العام بشأن الحالة في أفغانستان (A/69/L.20). لقد اتسم عام ٢٠١٤ بتطورات جوهرية فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية الأفغانية، ويجسد مشروع القرار المعروض علينا اليوم جميع جوانب تلك التطورات الرئيسية في أفغانستان.

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org), Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



للقوات الأمن الوطني. وستساهم في الدعم المالي المقدم إلى قوات الأمن الأفغانية، وهي ملتزمة بتعزيز الشراكة الدائمة والطويلة الأجل مع أفغانستان. كما عرضت الحكومة الألمانية مواصلة الدعم إلى قوات الأمن الأفغانية. ونشيد بالحكومة الجديدة في أفغانستان على التوقيع بسرعة على الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة، واتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي، وكلاهما من الشروط المسبقة الضرورية لاستمرار الدعم من المجتمع الدولي.

وستجتمع بلندن في وقت لاحق من هذا العام، أفغانستان وشركاؤها الدوليون لتجديد الالتزام الطويل الأجل من المجتمع الدولي طوال عقد التحول. إن ذلك الالتزام الذي أعلنته الحكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون في مؤتمر بون عام ٢٠١١، وأعيد التأكيد عليه بمؤتمر طوكيو، في عام ٢٠١٢، يستند بشكل راسخ إلى مبدأ المساءلة المتبادلة. وتعهد المجتمع الدولي، مستفيداً من ذلك الإطار المتميز، بالتبرع بمبلغ ١٦ بليون دولار حتى عام ٢٠١٥ دعماً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، التزمت بمواصلة دعمها على نفس مستويات العقد الماضي أو ما يقاربها حتى عام ٢٠١٧، تماشياً مع مبادئ فعالية المعونة. وفي المقابل، تلتزم الحكومة الأفغانية بالعمل من دون كلل من أجل تحقيق أهدافها في مجالي الحوكمة والتنمية.

وفي الواقع، أحرزت أفغانستان خلال العقد الماضي تقدماً ملحوظاً في مختلف المجالات، بما في ذلك في مجالات الصحة والتعليم والهياكل الأساسية. بيد أن مواصلة الجهود تكتسي أهمية بالغة من أجل حماية وتعزيز المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية. وكما يعكس مشروع القرار، فإن صون وتوطيد المكاسب في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمشاركة المتساوية للرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة الأفغانية، تظل أموراً هامة جداً. ويجب تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة

للتصدي للتحديات العديدة الماثلة أمام أفغانستان. إن الإصلاح الانتخابي وتعزيز المؤسسات الانتخابية، إضافة إلى الإصلاحات الدستورية، تقع في صميم الاتفاق بشأن إقامة حكومة الوحدة الوطنية ويجب تناوله في الوقت المناسب. ويجب التعجيل بتناول الإصلاحات الاقتصادية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل لمصلحة جميع السكان. وتتطلب القيود الحادة على الميزانية والحالة الأمنية غير المستقرة عمليات فعالة لصنع القرار من جانب الحكومة. وكما أكد وزير خارجية ألمانيا، السيد فرانك - والتر شتاينماير، خلال زيارته الأخيرة إلى أفغانستان، فإنه يجب على جميع الجهات الفاعلة في حكومة الوحدة الوطنية تحمل مسؤوليتها من أجل مستقبل أفغانستان ومواصلة تنحية الطموحات الشخصية جانباً.

ثانياً، إن مشروع القرار يجسد التحول الملحوظ في العملية الانتقالية الأمنية التي توشك أفغانستان وشركاؤها الدوليون على الاضطلاع بها. ففي أقل من ستة أسابيع، ستنتهي أعمال بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وستحمل قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن للشعب الأفغاني. ومنذ بدء العملية الانتقالية، يواصل الجيش الوطني الأفغاني والشرطة المحلية الأفغانية تحسين قدراتهما وأثبتتا بشكل متزايد قدرتهما على التصدي للتحديات الأمنية، وإن كان ذلك بتكلفة عالية. التحديات لا تزال قائمة، والإنجازات التي تحققت حتى الآن لم تصبح بعد لا رجعة فيها.

ولذلك فإن مشروع القرار يؤكد على عزم المجتمع الدولي على مواصلة دعم قوات الأمن الأفغانية بعد المرحلة الانتقالية. ووجدت منظمة حلف شمال الأطلسي البلدان الشريكة لها في مؤتمر قمة المنظمة المعقود في ويلز التزامها بمواصلة تقديم الدعم إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وستقوم في بداية العام ٢٠١٥، وبناء على دعوة من حكومة أفغانستان، بإنشاء بعثة الدعم الحازم لتوفير التدريب وتقديم المساعدة والمشورة

التي شاركت في التفاوض بشأنه. أود أيضا أن أشكر السفيرين براون وتومس وفريقيهما في مقر البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة، ولا سيما دانييل شيمسكه، على عملهم الشاق في تيسير المفاوضات.

في نهاية هذا العام، ستتحمل حكومة أفغانستان المسؤولية الكاملة عن أمن البلد. إن ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي أذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من المقرر أن تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وستتجه أفغانستان بعد ذلك نحو مركز دولي أكثر تطبيعا بوصفها دولة ذات سيادة. وما فتئنا نسعى للتوصل إلى تلك اللحظة على مدى العقد الماضي. وهذا إنجاز رئيسي وخطوة هامة صوب تحقيق السلام والسيادة والازدهار في أفغانستان.

وبينما سينتهي الدور القتالي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، فإن أفغانستان والمنظمة لا تزالان ملتزمتين بشراكة استراتيجية طويلة الأجل. وستستمر المنظمة في تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة لها بعد عام ٢٠١٤ من خلال بعثة الدعم الحازم، استنادا إلى اتفاق مركز القوات بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان، واتفاق الأمن والدفاع التعاون بين أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية. ونرحب برسالة التأييد من الجمعية للبعثة الجديدة. أود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتنان حكومة بلدي إلى جميع الموظفين المدنيين والعسكريين الدوليين من رجال ونساء الذين خدموا جنبا إلى جنب مع الشركاء الأفغان في العمل من أجل مستقبل أفضل للشعب الأفغاني. والشعب الأفغاني سيذكر ويمجد دائما تضحياتهم وتفانيهم.

وخرجت أفغانستان من الانتخابات التاريخية التي ميّزت التحول الديمقراطي للسلطة من رئيس إلى آخر، وتمثل هذه الانتخابات معلما هاما في المرحلة الانتقالية المتعدد الأوجه

الفساد، وهذا هدف أعرب الرئيس الأفغاني الجديد وإدارته عن التزامهما به في خطاب تنصيبه. وختاما، اتخذت عملية اسطنبول المعنية بقلب آسيا والهادفة إلى تعزيز التعاون والحوار الإقليميين، خطوة إلى الأمام خلال المؤتمر الوزاري الأخير الذي عقد ببجيج في تشرين الأول/أكتوبر. ويوصف ألمانيا بلدا يقدم الدعم للعملية، فإنها تتطلع إلى إحراز تقدم في الاستفادة من كامل إمكاناتها من أجل تعزيز الثقة والتعاون في المنطقة من الآن وحتى المؤتمر الوزاري المقبل، التي عرضت الحكومة الباكستانية بسخاء استضافته.

وهذا السيل الجارف من التطورات يوحي بأن الشراكة الطويلة الأجل بين أفغانستان والمجتمع الدولي آخذة في التطور. ومن الضروري أن نفهم، مع ذلك، أن إعادة رسم العلاقة في جوهرها ينبغي أن يعززها. وذلك هو أيضا الرسالة الأساسية لمشروع القرار المعروض علينا اليوم.

الحكومة الأفغانية الجديدة تولت مهامها قبل بضعة أسابيع فقط. وهي تواجه تحديات هائلة، وحكومة الوحدة الوطنية أعربت بوضوح عن تصميمها على التصدي لتلك التحديات بنشاط، وهي بيّنت ذلك فعلا. ونحن على ثقة بأن ذلك التصميم على تحسين حياة المواطنين الأفغان ستسترشد به الحكومة الجديدة في عملها. إن الجمعية العامة، باعتمادها مشروع القرار هذا اليوم، مرة أخرى بتوافق الآراء، إنما تعيد تأكيد التزامها بمستقبل سلمي ومزدهر لأفغانستان وتبعث برسالة تأييد قوية إلى الحكومة والشعب الأفغانيين.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود التي شاركت في المشاورات غير الرسمية لهذا العام، ولا سيما إلى زميلي السفير تانين وفريقه على تفانيهما وتعاونهما الوثيق.

**السيد تانين (أفغانستان)** (تكلم بالإنكليزية): بينما نجتمع في الجمعية العامة لنعتمد مشروع القرار هذا العام عن الحالة في أفغانستان (A/69/L.20)، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء

عاملة على أساس الجدارة، كجزء من التزام أوسع نطاقا في بناء حوكمة فعالة على جميع المستويات. بالإضافة إلى ذلك، سنجري الإصلاح في المؤسسات الانتخابية، والعمليات الانتخابية والقوانين ذات الصلة، وكذلك سنعمد التعديلات اللازمة على الدستور. وستركز الحكومة أيضا على إصلاح القضاء وجميع مؤسسات إنفاذ القانون، في جملة أمور، من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل توسيع نطاق الوصول إلى العدالة ودعم حقوق جميع المواطنين الأفغان، ولا سيما النساء والفتيات. وأود أن أسترعي الانتباه إلى اعتماد الحكومة في الآونة الأخيرة خطة العمل الوطنية الأفغانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مما يمثل خطوة هامة في هذا الصدد.

فيما يتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، فإن حكومة الوحدة الوطنية ملتزمة بالإصلاحات الاقتصادية التي تحفز النمو، ومعالجة الفقر وعدم المساواة والبطالة. وهي تشمل تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تعترض الاستثمار والتجارة، وتشجيع سبل الرزق المستدامة، وإعادة تنشيط جهود مكافحة المخدرات، واستخدام المعونة بفعالية من أجل تعزيز التنمية والاستقرار. وتظل مواصلة تنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة أمرا أساسيا في تلك الجهود، ونحن نتطلع إلى الاجتماع الوزاري المقبل المعني بأفغانستان المقرر عقده بلندن في الشهر القادم. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بالمملكة المتحدة، على تنظيمها هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

وقد ظل الشعب الأفغاني ضحية للإرهاب والعنف طوال ٤٠ سنة تقريبا. إن العنف الذي يرتكبه الإرهابيون والمتطرفون والجماعات المسلحة غير القانونية لا يزال له آثار مدمرة يوميا على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، ويشكل أكبر عقبة في طريق تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد. وتواصل قوات الأمن الوطنية الأفغانية إظهار الكفاءة

لأفغانستان. وفي حين أن التحديات التي نشأت خلال فترة الانتخابات كانت اختبار لعزمنا، فإن حكمة قيادة البلد ودعم الأصدقاء والشركاء قد مكنتنا من التغلب على الصعاب، والمضي صوب مستقبل موحد وسلمي وديمقراطي ومزدهر. وقد أدى إنشاء حكومة وحدة وطنية إلى جو من الشمولية السياسية والمشاركة الأوسع نطاقا. وسيمكن الأفغان في جميع مناحي الحياة من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وفي تحقيق استدامة الدولة الأفغانية وقواتها الأمنية، وإحلال السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة على نطاق أوسع.

ويعمل الرئيس المنتخب حديثا أفغانستان، فخامة السيد محمد أشرف غني أحمدزاي، جنبا إلى جنب مع حكومة الوحدة الوطنية، بحزم على تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل الرامي إلى الوفاء بالوعود المقطوعة خلال الحملة وتعزيز السلام والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء البلد. أود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر رئيسية من برنامج الإصلاح الشامل ذلك.

الأول هو القضاء على الفساد. إذ إن الفساد يقوض فعالية الدولة والأمن وثقة الجمهور بالحكومة وبالتقدم المحرز نحو تحقيق السلام والازدهار. ويغذي التمرد والمحاباة والمصالح غير القانونية. ويكسب التصدي للفساد أهمية بالغة في خطة الإصلاح الحكومية. وأكد الرئيس غني، في خطاب تنصيبه، على سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الفساد. وبمجرد توليه الرئاسة، أوعز للمحكمة العليا بإعادة فتح التحقيق في قضية الاحتيال في مصرف كابل.

ومنذ ذلك الحين، حكمت المحكمة على الرؤساء التنفيذيين للبنك بالسجن لفترة تصل إلى ١٥ عاما، وأمرت المتهمين بالفساد بدفع غرامات كبيرة وجمدت أصولهم. والآن، سيخضع المشتبه فيهم الآخرين للتحقيق فيما يتعلق باشتراكهم في فضيحة احتلاس مبلغ الـ ٩٠٠ مليون دولار. وتبين تلك الخطوة الجريئة التزام الحكومة الراسخ بالقضاء على الفساد وإنهاء الإفلات من العقاب.

أما فيما يتعلق بتعزيز المساءلة الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، فإن قيادة أفغانستان في صدد تشكيل حكومة

وأجرى الرئيس غني في تشرين الأول/أكتوبر زيارة رسمية تاريخية إلى جمهورية الصين الشعبية، حيث تم اتخاذ خطوات جريئة صوب زيادة التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار. وتزامنت الزيارة مع عقد مؤتمر قلب آسيا الوزاري السنوي ببيجين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أكد من جديد الالتزامات بتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. ونحن ممتنون لحكومة الصين على قيادتها واستضافتها المؤتمر، ونشكر جمهورية باكستان الإسلامية لموافقتها على استضافة الاجتماع الوزاري المقبل لعملية اسطنبول في عام ٢٠١٥. ويتطلع الرئيس الأفغاني إلى تعزيز المشاركة الإقليمية وبالتالي سوف يحضر مؤتمر القمة المقبل لدول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الذي سيعقد في كاتماندو نهاية هذا الشهر.

إن تعميق التعاون الإقليمي يفتح الأبواب أمام ازدهار الاقتصاد القاري في قلب آسيا. إن لدى أفغانستان إمكانات ضخمة لتعزيز التنمية والازدهار في المنطقة بأسرها من خلال إطلاق قدرة البلد ليكون بمثابة محور للاتصال والتجارة في آسيا. وسيقتضي ذلك مشاريع مهمة في مجالي الطاقة والكهرباء، مثل خطوط الأنابيب الواصلة بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع التجارة ونقل الكهرباء بين وسط آسيا وجنوبها، فضلا عن بناء شبكة نقل إقليمية واسعة النطاق، بما في ذلك السكك الحديدية والطرق السريعة. وبوسع جميع الشركاء الإقليميين أن يقوموا بدور من خلال العمل معا وإشراك الغرف التجارية والأوساط التجارية في تدابير مشتركة ومنسقة تحوّل الممكن إلى واقع.

وبينما تركز الحكومة الجديدة على تجديد التعاون الإقليمي، فإن شراكاتنا الطويلة الأجل مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا تظل عماد جهودنا من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والازدهار في أفغانستان. ويتيح لنا الدعم المقدم من

المهنية والشجاعة في حماية الشعب الأفغاني. وإذ تمضي حكومة الوحدة الوطنية قدما، فإنها ستستمر في العمل بلا كلل على تعزيز قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية على المحافظة على أمن البلد والحفاظ على إنجازات العقد الماضي. إن استمرار الدعم من شركائنا الدوليين، ولا سيما عن طريق بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي الجديدة، أمرٌ حاسمٌ لنجاح هذه الجهود.

ولكن البلد لن يحقق السلام من خلال الجهود العسكرية وحدها. وقد دعا الرئيس غني جميع الجهات المعارضة المسلحة إلى الدخول في محادثات سياسية مع الحكومة، وأداء دورها في بناء أفغانستان قوية وناجحة. وتعمل الحكومة الأفغانية على وضع إطار سياسي شامل أوسع نطاقا لتحقيق السلام الدائم، بما في ذلك أنشطة جديدة للتواصل مع المعارضة المسلحة وجهود المصالحة الوطنية. هذه عملية تقودها وتملكها أفغانستان، ولكن في الوقت نفسه، نحن نقرّ بالدور الهام للبلدان والإقليم والبلدان المجاورة، ولا سيما جمهورية باكستان الإسلامية، في المساهمة في جهودنا الرامية إلى إنهاء النزاع. وقد شرع الرئيس غني في جهود جادة ترمي إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية خلال زيارته مؤخرا إلى المملكة العربية السعودية، والصين، وباكستان، وفي اجتماعاته ومحادثاته مع زعماء البلدان المجاورة والإقليمية والشريكة.

التعاون الإقليمي أمر أساسي ليس من أجل تحقيق السلام والأمن فحسب، وإنما أيضا من أجل الازدهار في أفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقا. في ذلك الصدد، فإن حكومة أفغانستان ملتزمة بتعميق التعاون مع جيرانها وشركائها الإقليميين. أجرى الرئيس غني في الأسبوع الماضي زيارة تاريخية إلى جمهورية باكستان الإسلامية، حيث شرع زعيما البلدين في إجراء حوار ودي وتطوعي، وعقدا اتفاقات ثنائية محددة تتعلق بتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وأوجدت الزيارة مزيدا من التفاؤل لم يسبق له مثيل ووضعت حجر الأساس للتعاون الطويل الأجل بين الدولتين.

وأود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لمواصلة الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة التي تدعم الشعب الأفغاني وتنسق مساعدة المجتمع الدولي. ومع وصول مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى نهايتها وسحب القوات المقاتلة الدولية، سيكون دور الأمم المتحدة أكثر أهمية في مساعدة السلطات الأفغانية في جهودها الرامية إلى ضمان صون المكاسب التي تحققت واستخدامها أساساً للمزيد من التقدم.

سيجتمع المجتمع الدولي قريباً في لندن في المؤتمر الذي سيكون برئاسة مشتركة بين حكومتي أفغانستان والمملكة المتحدة. وسيكون المؤتمر فرصة للحكومة الأفغانية الجديدة لتضع برنامج إصلاح جاداً وطموحاً وللشروع في عملية للتوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المُحدَث للمساءلة المتبادلة الذي سيوضع في صيغته النهائية أثناء اجتماع كبار المسؤولين في العام القادم.

وسيكون مؤتمر لندن أيضاً فرصة للمجتمع الدولي ليحدد تأكيد التزامه الطويل الأجل بدعم أفغانستان وليؤكد مجدداً الالتزامات المالية القائمة حتى نهاية عام ٢٠١٧، والتي تستند على مبدأ المساءلة المتبادلة. كما سيكون فرصة للنظر في التقدم المحرز في الالتزامات المنصوص عليها في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، والمتفق عليها في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان في تموز/يوليه ٢٠١٢. لقد استفادت أفغانستان من المساعدة الدولية بمستويات لم يسبق لها مثيل، ولكن من المهم للغاية أن تستمر المساعدة على مدى السنوات القادمة، بما أنه من الأهمية بمكان زيادة الإيرادات الحكومية في المستقبل. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يرحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وقد وقع في الآونة الأخيرة اتفاقاً لتقديم ما يصل إلى ١,٤ بليون يورو على مدى السنوات السبع القادمة من المساعدة الإنمائية. وسيستخدم هذا

المجتمع الدولي المجال لبناء أفغانستان الجديدة، ويظل حاسماً في عملية التحول للعقد المقبل. إن الزيارة المقبلة التي سيقوم بها الرئيس إلى لندن لحضور مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، وزيارته القادمة إلى الولايات المتحدة ستكونان خطوتين هامتين في إنعاش وتعزيز تعاوننا المتبادل وشراكتنا مع المجتمع الدولي.

لقد شهد المجتمع الدولي طوال السنوات الـ ١٣ الماضية مشاركة غير مسبوقه في دعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى بناء السلام والاستقرار. وفي حين أنه لم يتم التحقيق الكامل للأهداف المحددة قبل أكثر من عقد، فإن أفغانستان مصممة على تحقيق السلام المستدام والأمن والرخاء في البلد بدعم من شركائنا الدوليين. إن خطة الإصلاح الطموحة التي وضعتها حكومة أفغانستان، وتعاون جميع القوى السياسية الأفغانية، ودعم الشعب الأفغاني، أمور من شأنها أن تمكننا من وضع حد للخطاب المدمر من التطرف المسموم، ومن التوصل إلى بداية حقبة من السلام. إننا بقيامنا بذلك، سوف تغير مسار التاريخ في قلب آسيا بتحقيق فائدة كبيرة لشعبنا، وحيراننا والمنطقة الأوسع نطاقاً والمجتمع الدولي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد فريلاس** (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل: البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا. أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار (A/69/L.20)، ولا سيما الفريق الألماني على تيسير المفاوضات باقتدار. كما أود أن أشكر السفير ظاهر تانين على بيانه.

علينا توحي الحذر من عودة طالبان إلى ممارستها السابقة غير المقبولة. ومن الضروري أن نرى العملية الديمقراطية التي تعزز وتحترم بالكامل حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك حق النساء والفتيات في التعليم والمشاركة الكاملة في المجتمع الأفغاني. ومن جانبه، سيمدد الاتحاد الأوروبي ولاية بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان ويواصل تقديم الدعم لبناء قدرات الشرطة الأفغانية وسيادة القانون. والإطار القانوني اللازم للاعتراف بالمساواة بين الرجال والنساء قائم في معظمه حالياً، ولكن تدعو الحاجة إلى عمل أكبر بكثير وأكثر منهجية لضمان التنفيذ الكامل والمناسب، فضلاً عن مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار في جميع أنحاء البلد.

وفي الختام، تتطلب جميع تلك التحديات التزاماً قوياً من الحكومة الجديدة والمجتمع الدولي على السواء. وسيظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء شريكاً ثابتاً، على النحو المبين في الاستراتيجية الشاملة الجديدة لأفغانستان، التي أقرت في حزيران/يونيه. ونشيد بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونؤكد من جديد على أهمية الحفاظ على وجود البعثة في جميع أنحاء البلد، وهو أمر ضروري جداً من أجل استمرار تقديم المساعدة الدولية.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي وهي: الاتحاد الروسي، جمهورية أرمينيا، جمهورية بيلاروس، جمهورية طاجيكستان، جمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان.

لقد انتهى الشعب الأفغاني للتو من مرحلة بالغة الأهمية في تاريخه: نقل السلطة من رئيس منتخب للدولة إلى رئيس آخر من خلال آلية الانتخابات. ونأمل أن يوجه الزعيم الوطني المنتخب حديثاً جهوده نحو تحقيق السلام والتقدم في البلد، ونتمنى لجميع الأفغان، فضلاً عن القيادة الجديدة، النجاح

المال، تمشياً مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي، لتقوية المؤسسات في أفغانستان وتمكين الأفغان من أن يكونوا مسؤولين عن ضمان المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الثلاث عشرة الأخيرة، علاوة على تيسيره مواصلة تطوير المؤسسات الوطنية وفقاً لاحتياجات النساء والرجال في أفغانستان.

ولا يمكن أن تكون المكاسب مضمونة إلا إذا التزمت الحكومة الجديدة بسن وتنفيذ الإصلاحات الحيوية اللازمة لتحسين الإدارة الاقتصادية والسياسية في البلد، بما في ذلك معالجة تفشي مشكلة الفساد. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة ووضع التدابير اللازمة لتحسين آفاق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار. وبذلك الطريقة وحدها يمكن لأفغانستان إيجاد فرص العمل وزيادة الإيرادات التي يحتاج البلد إليها حتى يقف على قدميه. ولكن ليس من المرجح أن يخاطر المستثمرون برؤوس أموالهم ما لم تحسّن أفغانستان سهولة ممارسة الأعمال التجارية في البلد، وعلى وجه الخصوص إمكانية إنفاذ العقود من خلال تعزيز سيادة القانون. وتقوم الحاجة أيضاً إلى تنفيذ إصلاحات جديدة فيما يتعلق بالتصدي للمخدرات غير المشروعة، التي تسهم في بقاء الاقتصاد غير المشروع.

إن عدم التصدي للظلم، الحقيقي والمتصور، كان أحد أكبر إخفاقات الإدارة الأفغانية السابقة، ووفر هدفاً سهلاً لمعارضتي الحكومة. وأقدمت الحكومة الجديدة على خطوة جديدة بالترحيب بإعادة فتح التحقيق في الممارسات الفاسدة التي أدت إلى انهيار مصرف كابل. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بتعيين رئيس جديد للقضاة ومدع عام جديد. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على زخم الإصلاح وتَشجيع جميع أجزاء نظام العدالة للعمل معاً بطريقة بناءة في معالجة الإخفاقات البنوية.

أحرزت أفغانستان تقدماً كبيراً منذ عام ٢٠٠١ في التصدي لإرث التمييز الذي خلفه نظام طالبان. ومع أن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماماً عملية المصالحة الوطنية في أفغانستان، فيجب

القاعدة بشكل ملحوظ أنشطتهم على طول حدود جمهورية أفغانستان مع البلدان المجاورة في آسيا الوسطى. وزيادة عدم الاستقرار في آسيا والشرق الأوسط تجعل مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أكثر إلحاحاً.

وفي سياق الحالة الأفغانية، تكتسب مسألة تحقيق المصالحة بين الأطراف الأفغانية أيضاً المزيد من الأهمية. وتدعم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الجهود التي تبذلها القيادة الأفغانية في هذا الصدد. ونأمل في هذا السياق أن تشرع السلطات الأفغانية الجديدة في مضاعفة الطاقة للمضي قدماً في هذا الجانب الرئيسي من تطبيع الحالة في البلد. وبطبيعة الحال، لا يمكن أن يحدث هذا إلا بقيام كابل بدور رائد على أساس المبادئ الثلاثة المعروفة، أي أن يلقي الإرهابيون سلاحهم ويعترفوا بالدستور الأفغاني ويقطعوا بالكامل علاقاتهم مع تنظيم القاعدة وغيره من المنظمات الإرهابية، في امتثال صارم لنظام الجزاءات ذي الصلة الذي أنشأه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ودول منظمة معاهدة الأمن الجماعي مستعدة لتعزيز التعاون، سواء داخل المنظمة أو مع الشركاء الأجانب، ولا سيما مع السلطات الأفغانية، بهدف الحد من التهديدات في جميع أنحاء منطقتنا.

وتعرب بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي عن بالغ قلقها إزاء الزيادة الحادة في الأعمال التجارية المرتبطة بالمخدرات في أفغانستان. ومنذ جلسة مجلس الأمن بشأن أفغانستان في حزيران/يونيه، اتخذت الدول الأعضاء في المنظمة موقفاً موحداً في هذا الصدد. والنهج المتفق عليها بشأن خطر المخدرات، ولا سيما فيما يتعلق بأفغانستان، ترد في مشروع استراتيجية مكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

يجب أن نشير إلى أنه، على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والسلطات المحلية، فإن عصابات المخدرات الأفغانية مستمرة في زيادة الإنتاج، وهذا تحدٍ يمكن اعتباره

والقوة في معالجة المشاكل التي تنتظرهم. وللأسف، هناك كثير من هذه المشاكل.

تؤيد بلداننا جميعاً العلاقات الوثيقة والودية مع أفغانستان، على أساس التعاون المتكافئ ومراعاة كل طرف لظروف الأطراف الأخرى. إن لنا جميعاً مصلحة في ألا نرى استمراراً لتلك التوقعات المتشائمة بالنسبة لآفاق تنمية البلد وأمنه واستقراره. ونرى توقيع الاتفاق الأمني الثنائي بين أفغانستان والولايات المتحدة والاتفاق مع منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن مركز القوات في ٣٠ أيلول/سبتمبر حقاً سيادياً للجمهورية الأفغانية لا يجب بأي حال من الأحوال أن يكون محل نزاع. ويجدوننا الأمل في أن تساعد تلك الوثائق على تعزيز الأمن في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، نشير إلى أن البعثة الجديدة، التي تم الاتفاق عليها والتي عززها القرار ذي الصلة لمجلس الأمن، ستصبح جزءاً لا يتجزأ من إطار التعاون الدولي.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في مجال الأمن وننظر بقلق إلى الاتجاه المتمثل في السعي الحثيث للعناصر الإرهابية والمتطرفة بشكل متزايد وغيرهم من المتشددين إلى توسيع مجالات نفوذهم، ليس فقط من خلال عمليات بعيدة الأثر بل أيضاً من خلال هجمات إرهابية وضبعة، ندينها إدانة قاطعة. ومما يزيد القلق تلك المعلومات المتعلقة بإجراء اتصالات بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعارضة المسلحة الأفغانية، والتي تهدف، في جملة أمور، إلى الاشتراك في تنفيذ أعمال تخريب في شمال أفغانستان.

وتتخذ منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في تقييمها الواقعي للحالة، تدابير لتعزيز قدرتها للاستجابة الجماعية للتهديدات والتحديات الناشئة من أفغانستان. ونحن عازمون على التصدي للأخطار الناجمة عن تسلسل العناصر المزعزعة للاستقرار إلى آسيا الوسطى وانتشار الأفكار الأصولية وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. لقد كثف المتطرفون من الجماعات المرتبطة بتنظيم

الوطنية الأفغانية بصفة مراقب في تلك العمليات الخاصة. وندعو منظمة حلف شمال الأطلسي، ووحدات القوات في أفغانستان إلى أن تصبح مشاركة حقا في مكافحة الإنتاج غير المشروع والمخدرات غير المشروعة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على استعداد بلدنا للمشاركة بنشاط في المشاريع الإقليمية الكبيرة الرامية إلى ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في آسيا الوسطى وأفغانستان. ويتضمن ذلك على وجه الخصوص، تنفيذ مشروع التجارة ونقل الكهرباء من وسط آسيا إلى جنوبها وبناء السكك الحديدية بين طاجيكستان وأفغانستان وتركمانستان. ونحن مستعدون أيضا للنظر في إمكانية تقديم المساعدة من أجل تهيئة الظروف التي تمكن من النجاح في تنفيذ نظام خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، وإنشاء خطوط السكك الحديدية والطرق للسيارات. ومن المهم تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والآليات المعنية بتلك المشاريع. ونعرب عن الأمل في أن تشرع القيادة الجديدة بأفغانستان في بناء الدولة بصورة دينامية، دولة مستقلة ونامية ومحيدة وديمقراطية ومكثفة ذاتيا ومكافحة للإرهاب والمخدرات بفعالية. ومن جانبنا، فإن بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي البلدان مستعدة لاستخدام جميع القدرات التي تملكها، ولفعل كل ما في وسعنا للمساعدة، بالعمل على الصعيد الثنائي وعلى أساس متعدد الأطراف في مختلف المجالات للتصدي لتلك التحديات.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):  
إن أفغانستان على عتبة تغيير تاريخي. وفي هذا السياق، تأتي مناقشة اليوم ومشروع القرار هذا العام بشأن أفغانستان (A/69/L.20) في وقت مناسب جدا. وتقدر باكستان تيسير ألمانيا لمشروع القرار المتعلق بأفغانستان. وانضمت باكستان إلى مقدمي مشروع القرار.

تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وبدون وضع تدابير صارمة للتخلص من المحاصيل والمخدرات، لن يكون من الممكن عكس الاتجاهات الحالية، وتحقيق نتيجة إيجابية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية المسؤولية المشتركة للحد من الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها.

ونوه بالجهود الجريئة التي بذلتها قوات الأمن الأفغانية والهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين لمكافحة أنشطة المخدرات، وبالنجاح الجزئي الذي حققته. ونحن نترحم على القتلى ونحیی الجرحى في تلك المعركة الصعبة التي كانت غير عادلة في بعض الأحيان. ونعتقد أن وقف انتشار الاتجار بالمخدرات يمثل أحد التدابير التي ستكفل تحقيق الأمن في أفغانستان ويشكل جزءاً لا يتجزأ من جهودنا الجماعية الرامية للوقوف في وجه التهديدات الإرهابية. ولتحقيق ذلك الغرض، فإن دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة الرامية إلى تعزيز قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وعلاوة على ذلك، لدى منظمنا بالفعل خبرة كبيرة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية، بما في ذلك في إطار عملية القناة، التي أصبحت عملية إقليمية دائمة لمكافحة المخدرات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وما برحت آليات مكافحة التهريب تعمل في الطرق الشمالية من أفغانستان إلى أوروبا. وقد تم في العام الماضي التعامل مع التحديات العملية التي ينطوي عليها سد القنوات المستخدمة في تهريب المخدرات من أفغانستان، وكذلك الحد من عمل مهربي المخدرات العابرة للحدود باستخدام أراضي الدول آسيا الوسطى لتهريب المخدرات الأفغانية كجزء من عملية قناة جنوب ريم وعملية قناة الوادي الخاصتين وأزلنا بفضل ذلك ١٧,٥ طن من المخدرات القوية والمؤثرات العقلية من التداول. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد ٣٠٠ ٥ جريمة وتم فتح ٢٥ ٢٠٠ قضية جنائية. ونرحب بمشاركة قوات الأمن

والسكك الحديدية وتوليد الطاقة. كما نتوخى التعاون مع أفغانستان في مجالات إعادة الإعمار والأمن الحدود والدفاع وبناء القدرات والتعليم وتبادل وجهات النظر برلمانيا. نحن نتوخى جيرة سلمية تربطها المبادرات عبر الإقليمية مثل مشروع التجارة ونقل الكهرباء بين وسط آسيا وجنوبها، وخط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. لقد أطلعناكم على تفاصيل مشاركة بين باكستان وأفغانستان في الآونة الأخيرة، من أجل طمأنة الأمين العام أن بلدنا، هما، كما قال، "يعيدان رسم علاقتنا ويزيدان الحيز للتعاون في جميع المجالات، ولا سيما في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب، الذي يشمل تنشيط التفاعل على المسارين العسكري والاستخباراتي".

ويجري تحويل التركيز الآن بحق إلى إدارة المرحلة الانتقالية الأمنية في أفغانستان، وذلك من أجل تمهيد الطريق أمام تحقيق الاستقرار الداخلي والتنمية الاقتصادية. ولا ينبغي أن تتكرر أخطاء الماضي المتمثلة في التحلي عن أفغانستان. ونرحب بالاتفاق الأمني الثنائي الذي عقده أفغانستان مع الولايات المتحدة، واتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن المؤسسات الأمنية في أفغانستان بحاجة إلى مساعدة كبيرة في السنوات المقبلة. في ذلك السياق، فإن الإبقاء على القوات الأفغانية هام. وأبرز الأمين العام محنة المدنيين الذين وجدوا أنفسهم عالقين وسط تبادل إطلاق النار، مع زيادة في عدد القتلى والجرحى. وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٤. لا ينبغي إتاحة المجال للشبكات الإرهابية المحلية والدولية والمتمردين والجماعات الإجرامية أن تدفع بأفغانستان نحو تعميق أوجه الصراع والاقتتال الداخلي.

وما زالت المصالحة فيما بين الأطراف الأفغانية حجر الزاوية لتهيئة الظروف الضرورية لاستدامة السلام والاستقرار

ونود أن نشيد بالمثل الخاص للأمين العام عن أفغانستان، السيد يان كويتش، الذي قام بعمل ممتاز كقائد ووسيط وموفق. ورفع حضوره الطيب وإسدائه المشورة الحكيمة في أفغانستان من مكانة الأمم المتحدة وساعد ذلك البلد على التحرك نحو التحول الديمقراطي والسلام والاستقرار. كما نود أن نشكره على العمل بشكل وثيق مع قيادة باكستان. ونود أن نهنئ السيد نيكولاس هيسوم على تعيينه الممثل الخاص الجديد، ونحن نتطلع إلى العمل معه. أود أيضا أن أشكر السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان على إحاطته الإعلامية الإيجابية والبناءة والاستشرافية التي أدي بها اليوم.

ونهنئ شعب أفغانستان على الانتخابات وعلى الانتقال الديمقراطي السلمي. لقد كان ذلك سابقة تاريخية. وتؤيد باكستان العملية الانتخابية في أفغانستان بتعزيز الأمن على طول الحدود معها. وقد بدأت باكستان العلاقة مع حكومة الوحدة الوطنية الجديدة في أفغانستان على مستوى عال. إذ حضر الرئيس ممنون حسين حضر حفل تنصيب الرئيس أشرف غني أحمدزائي. وقام السيد سرتاج عزيز، مستشار الأمن القومي والشؤون الخارجية، بزيارة كابل من أجل التمهيد لشراكة شاملة ودائمة. وكانت زيارة الرئيس غني إلى إسلام أباد في الأسبوع الماضي بمثابة تجديد كلي لعلاقتنا. وأتفق مع السفير تانين على أن الزيارة أوجدت زيادة في التفاوض لم يسبق لها مثيل. ومن المصلحة الحيوية لباكستان أن تنعم أفغانستان بالسلام والاستقرار والوحدة والرخاء. حيث تربط أمتنا أواصر مشتركة من الدين والقرابة والتاريخ.

وقد حدد رئيس الوزراء محمد نواز شريف رؤيته للمشاركة الثنائية المتعددة المستويات على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية. وغدقت باكستان وأفغانستان العزم على إقامة الشراكات الاقتصادية القوية بتوسيع التجارة وتشجيع الاستثمار وتحسين الهياكل الأساسية، وبناء الطرق

والوطنية. وذلك أمر بالغ الأهمية لكفالة استمرار الاستقرار في أفغانستان. ونتطلع إلى استمرار الالتزامات الدولية تجاه أفغانستان في مؤتمر لندن في الشهر القادم. كما يشير تقرير الأمين العام إلى ازدهار الاقتصاد غير المشروع في أفغانستان، مما يشكل دليلاً على انعدام اليقين ومصدراً من مصادره. ونأمل أن يقوم المجتمع الدولي بمساعدة حكومة أفغانستان وغيرها من بلدان المنطقة على مكافحة الاتجار بالمخدرات وتعزيز الأولويات الإنمائية بغية تقوية اقتصادها المشروع.

ويشجعنا قرار الرئيس غاني المتعلق بإيلاء الأولوية للاجئين. فأكثر من ثلاثة ملايين من اللاجئين القانونيين وغير القانونيين ما زالوا يعيشون على تراب باكستان، في حين تناقصت المساعدة الدولية المُقدّمة إليهم على مدى الأعوام. ونحن نتحمل أكبر عبء من العمل المتواصل فيما يتعلق باللاجئين في بلد واحد. وعلى الرغم من القيود المفروضة على موارد باكستان، قمنا بتمديد فترة إقامة اللاجئين في باكستان حتى نهاية عام ٢٠١٥. ولابد من اتخاذ ثلاث خطوات لمعالجة مسألة اللاجئين في باكستان: أولاً، يجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تزيد ما تقدمه من مساعدة؛ ثانياً، ينبغي للجهات المانحة الدولية، التي تسعى إلى مساعدة الحكومة الجديدة على إعادة بناء وتعمير أفغانستان، أن تخصص الموارد لإعادة تأهيل اللاجئين وإعادةهم إلى أوطانهم؛ وثالثاً، ينبغي للحكومة الأفغانية ذاتها، في ما تقوم به من تخطيط، أن تولي اهتماماً خاصاً لتوفير سبل المعيشة والإسكان للاجئين العائدين بحيث يمكن إعادة استيعابهم في أفغانستان.

ونحن ملتزمون بتحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال التعاون والترابط. ونشيد بالصين على عقدها بنجاح، في الشهر الماضي، اجتماع عملية "قلب آسيا". وسيكون من دواعي سرور باكستان استضافة الاجتماع المقبل في عام ٢٠١٥. وقد أعرب رئيس الوزراء نواز شريف للرئيس أشرف غاني

في أفغانستان. ولابد من القيام بعملية مصالحة شاملة، يقودها الأفغان ويتولون زمامها، وهي ما تبادر به الحكومة، لتحقيق الوحدة الوطنية وإحراز التقدم. وتقف باكستان على أهبة الاستعداد لدعم تلك العملية.

إن باكستان وأفغانستان يواجهان معا التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة عبر الوطنية، و البيئة الأمنية المتردية. وسواجه تلك التحديات بتصميم مشترك قوي ومساعد منسقة. وينبغي ألا يسمح للجهات الفاعلة من غير الدول بأن تملّي شكل العلاقات الثنائية بين باكستان وأفغانستان. ويجب أن تكون علاقتنا قائمة على الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وأن تتسم بالثقة والتعاون. ومن جانبنا، نحن ننفذ عملية Zarb-e-Azb للقضاء على اتخاذ الإرهابيين وتدمير شبكاتهم. و لن نتسامح معهم إطلاقاً. إن أمتنا وقواتنا المسلحة الباسلة عاقدة العزم على خوض تلك الحرب حتى النهاية.

ليس هناك إرهابيون أشرار أو إرهابيون أحيار. إن الإرهابيين مجرمون، بكل وضوح وبكل بساطة. ويجري اتخاذ الإجراءات ضدهم، بدون تمييز وبدون مفاضلة. وسيتم تطهير تراب باكستان من آفتي الإرهاب والتطرف العنيف. والإجراءات التي تُتخذ على الجانب الآخر من الحدود ستساعد على سحق إيديولوجية الإرهاب الخسيسة والعناصر التي تنفذ خططها الظلامية. و في ذلك الصدد، فإننا نقدر الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية للقيام بعمليات متزامنة على الجانب الأفغاني من الحدود لمعالجة حالات أمنية محددة.

إن آخر تقرير للأمين العام عن أفغانستان (A/69/540) يعرب عن القلق البالغ إزاء الحالة الاقتصادية، لا سيما الانخفاض الحاد في النمو وتراجع ثقة المستثمرين. ونأمل أن يتم الوفاء بالتعهدات التي قُطعت في إطار طوكيو للمساعدة المتبادلة من أجل حفز النمو على الصعيد المحلي والإقليمية



مرحلتين، اختتمت مرحلته الأولى عملها بنجاح في بداية هذا العام بتدريب ١١ ٠٠٠ إمام، أما المرحلة الثانية، فسيتم استكمالها في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتهدف إلى تدريب ٢٣٠ ٠٠٠ إمام، من بينهم ١ ٥٠٠ امرأة. كما سيؤهل ٢٣٠ من خريجي الدورة لتقدم التدريب اللازم لغيرهم من المتدربين. وسيساهم المشروع بشكل فعال في نشر بيئة معتدلة ومستدامة في أفغانستان على مر العقود القادمة.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نؤكد على استعداد الإمارات العربية المتحدة لتقديم الدعم اللازم للشعب الأفغاني، وتطلعها إلى مواصلة الحوار والمبادرات القائمة بين البلدين لتعزيز التعاون والتنسيق في المجالين الإنمائي والأمني.

**السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية):** ترحب الصين بالتقرير المقدم إلى الجمعية العامة من الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (A/69/540) وتؤيد اعتماد الجمعية اليوم لمشروع القرار A/69/L.20 بشأن أفغانستان.

بعد عدة عقود من الحرب والاضطرابات، دخل الشعب الأفغاني مرحلة ثلاثية الأبعاد حاسمة الأهمية من التحول في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، مع فرص جديدة لتحقيق الوحدة والاستقرار والسلام وإعادة البناء، والتصدي في الوقت نفسه للمهام الصعبة. يتطلع الشعب الأفغاني إلى تحقيق الوحدة والنمو المستقر والسلام مع جيرانه، وهي جميعا من المصالح الجماعية للمجتمع الدولي، ومسؤوليتنا الواضحة هي المساعدة في حل مشاكل أفغانستان. تؤيد الصين استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور قيادي في تنسيق تقديم المساعدة الدولية إلى أفغانستان من أجل كفالة أن الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة متكاملة ومتسقة ويعزز كل منها الآخر.

وأود التأكيد على النقاط التالية. أولا، يجب أن نحترم حق الشعب الأفغاني في اتخاذ الخيارات المستقلة. للبلد تاريخ فريد وظروف وطنية خاصة، ويعود للشعب الأفغاني استكشاف

في المائة من الناتج المحلي في أفغانستان، ويوفر فرص عمل لأكثر من ٤ ٠٠٠ شخص، ٧٠ في المائة منهم من النساء، ويوفر دخلا يوميا يؤمن جزءا كبيرا من الاحتياجات الأساسية للأسرة الأفغانية ويفوق متوسط دخل الفرد في أفغانستان. وقد بات المشروع اليوم بوابة للمنتج في الأسواق العالمية الكبرى، ويشكل تطورا فريدا ضمن خطة التنمية المستدامة ومكافحة البطالة في المناطق الريفية في أفغانستان.

كما عملت دولة الإمارات على مشاريع صحية، مثل المشروع المشترك مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس الخيرية لتحسين الأطفال في أفغانستان، الذي خصصت له دولة الإمارات مبلغ ٣٣ مليون دولار، مساهمة في دعم الجهود العالمية للقضاء على شلل الأطفال بحلول عام ٢٠١٨.

كانت أفغانستان لفترة طويلة، ولا تزال، ضحية للإرهاب والتطرف. وفي هذا النطاق، تشدد الإمارات العربية المتحدة على ضرورة مضاعفة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف، الأمر الذي توليه دولة الإمارات أهمية قصوى نظرا لأثره المباشر على المجتمع وتقدمه، حيث انتهجت دولة الإمارات سياسة صارمة تضمنت جهودا منسقة لتطوير تشريعاتها وقوانينها وقراراتها الوطنية، كان آخرها اعتماد دولة الإمارات منذ أسبوع لقائمة بعدد من التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة، وذلك تطبيقا لأحكام القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية. وفي هذا السياق، تواصل الإمارات العربية المتحدة تنسيقها مع شركائها الآخرين في إطار عضويتها في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب واستضافة مركز تميز الدولي لمكافحة التطرف، مركز هداية في أبوظبي.

ودأبت الإمارات العربية المتحدة، من جانبها، على نشر التوعية بخصوص الوسطية في الإسلام في أفغانستان من خلال تدريبها للأئمة الأفغان والذي خصصت لبرنامجها التدريبي مبلغ ٤٤ مليون درهم إماراتي - حيث جاء المشروع على

اقتصادها حتى يتسنى للشعب الأفغاني العيش حياة سعيدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بمساعدة أفغانستان على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

خامسا، ينبغي أن ندعم اندماج أفغانستان في التنمية الإقليمية. ولا يمكن لأفغانستان أن تحقق التنمية والرفاه بدون أن تحصل على الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي، لاسيما بلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تطوير أفغانستان لعلاقتها الخارجية، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الثقة والتعاون في مختلف المجالات مع بلدان المنطقة، استنادا إلى الاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة، حتى يتسنى لها المشاركة على وجه أفضل في التعاون الاقتصادي الإقليمي وتعزيز تنميتها الاقتصادية.

وما انفكت الحكومة الصينية تدعم وتعزز السلام والتعمير في أفغانستان. والصين عاقدة العزم على اتباع سياسة ودية مع ذلك البلد والمضي قدما بشراكتها الاستراتيجية معه. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى أفغانستان في ميادين مثل المرافق الأساسية، والزراعة، والطاقة الكهرومائية، واستغلال الموارد المعدنية. كما نعزم تقديم المزيد من التدريب والمساعدة في مجالي التعليم والأمن وميادين أخرى.

لقد استضافت الحكومة الصينية مؤخرا في بيجين المؤتمر الوزاري الرابع لعملية اسطنبول بشأن قضية أفغانستان، الذي اضطلع بدور إيجابي في النهوض بعملية اسطنبول وتيسير التعجيل بتسوية المسائل الأفغانية وإحلال السلام الدائم وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وستظل الصين تقدم كامل دعمها لذلك البلد في جهوده لتحسين علاقاته مع جيرانه، وتعزيز الأمن الإقليمي، وتيسير مشاركته في التعاون الإقليمي.

ونرحب بمشاركة أفغانستان في بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير". وفي الوقت الذي يتطلع فيه الشعب الأفغاني،

الطريق الذي ينتظره، مع أخذ الظروف الراهنة في الاعتبار. خلال زيارة الرئيس غني أحمد زاي مؤخرا إلى الصين بناء على دعوة من الرئيس شي جينبنغ، أصدر الرئيسان بيانا مشتركا بشأن تعميق شراكة البلدين في مجال التعاون الاستراتيجي. تود الصين أن تكرر التأكيد على دعم موقف أفغانستان بشأن الحفاظ على استقلالها الوطني وسيادتها وسلامتها الإقليمية، بما يعبر بصورة كاملة عن احترام شعب الصين لحق الشعب الأفغاني في اتخاذ قراراته بنفسه. وفي حفل افتتاح الاجتماع الوزاري الرابع لعملية اسطنبول، شدد أيضا رئيس وزراء الصين لي كي كيانغ على أن الصين تعتقد أن الشعب الأفغاني يملك القدرة والحكمة اللازمتين لتمكينه من إدارة شؤونه بنفسه، وتحقيق السلام والاستقرار في نهاية المطاف.

ثانيا، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لتعزيز عملية السلام والمصالحة في أفغانستان. ومن أجل إحلال السلام والاستقرار، من الأهمية بمكان أن ينشئ البلد قاعدة سياسية واسعة النطاق ويحقق مصالحة سياسية شاملة للجميع. وكما أشار الرئيس شي جينبنغ خلال اجتماعه مع الرئيس غني، ينبغي لجميع الأطراف دعم عملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان ويملكون زمام مبادرتها. وتأمل الصين أن يشارك كل طرف في أفغانستان في تلك العملية، وأن يقدم المجتمع الدولي المساعدة البناءة لها.

ثالثا، يجب علينا دعم أفغانستان في جهودها لتحقيق الأمن القومي والاستقرار. لا تزال الحالة الأمنية الراهنة في أفغانستان مضطربة. على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي يبذلها البلد لزيادة قدرة قوات الأمن والشرطة في التصدي للتهديدات بجميع أشكالها حتى يتسنى لها إعادة تأهيل وبناء نفسها.

رابعا، ينبغي مساعدة أفغانستان في التعجيل بتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. يشكل الفقر والتخلف تربة خصبة للتطرف. وبالتالي، يجب علينا أن نساعد أفغانستان على تطوير

الله عبد الله سيراعيان ذلك الأمر وهما يشرعان في تولي المهام الصعبة التي تنتظرهما. وتشمل هذه المهام التعجيل بتشكيل حكومة جديدة وفقا لاتفاق الحكومة الوحيدة الوطنية، علاوة على مهمة الإصلاحات الانتخابية وتحقيق الهدف الذي وضعه الممثل في تنظيم المجلس الأعلى الدستوري.

وعلى الرغم مما بذلته القوات الدولية وأفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية من جهود جبارة وما تكبدوه من تضحيات جسام، فإن الآفة الخبيثة المتمثلة في الإرهاب والتطرف ما زالت تهدد سلام أفغانستان واستقرارها. واستمرار هذه الجماعات الإرهابية والمتطرفة في البقاء، على الرغم مما مورس عليها من ضغط عسكري كبير، إنما يؤكد أنها ما زالت تستفيد من الدعم من خارج أفغانستان، كما أنها تحصل على الموارد من الشبكات الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود الوطنية. ولن تُهزَم آفة الإرهاب إلا إذا توقف ذلك الدعم وفُكِّكت الروابط مع تلك الشبكات.

إن الصلح مع أفراد نظام طالبان السابق جزء لا يتجزأ من جهود تحقيق المصالحة الوطنية التي تبذلها حكومة أفغانستان. وبرنامج المصالحة الوطنية الناجح يجب أن يكون شفافا، ويجب أن تقوده الحكومة الأفغانية وأن يتولى زمامه الشعب الأفغاني، كما يجب أن يحترم الدستور الأفغاني والخطوط الحمراء الدولية. وسيتطلب ذلك تعاوننا صادقا من جانب جميع الأطراف المعنية. وعلاوة على ذلك، تدخل أفغانستان مرحلة جديدة في عملية الانتقال الاقتصادي لديها. ففي الحالة الاقتصادية العالمية اليوم، التي تتسم بازدياد الأعباء المفروضة على ميزانيتنا الحكومية والشعور بالكلل من تقديم المعونة لدى معظم البلدان المانحة التقليدية، فإن القطاع الخاص الأفغاني الناجح هو مفتاح الانتقال الاقتصادي الناجح في أفغانستان. وباعتبار الهند بلدا رائدا فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة استنادا إلى الاستثمار في التجارة، التي تُتخذ في إطار عملية اسطنبول، فإنها اكتسبت

الذي عانى كثيرا من الحرب، إلينا بتشوف وأمل، ما من أمر أهم وأثمن من تفهّم جيران البلد وأصدقائه ودعمهم ومساعدتهم. وستواصل الصين تقديم ما يلزم من مساعدة ودعم إلى أفغانستان، وبذل ما بوسعها باعتبارها جارا، والاضطلاع بمسؤوليات بلد نام كبير. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي من خلال بذل جهود حثيثة للإسهام في إحلال السلام واستتباب الأمن الدائمين وتحقيق رفاه أفغانستان والمنطقة.

**السيد مو كيرجي** (الهند) (تكلم بالانكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على تنظيمه لهذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. كما أود أن أشيد بالوفد الألماني على تنسيقه للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة بصورة ممتازة، مما أفضى بنا إلى مشروع قرار الجمعية العامة السنوي هذا (A/69/L.20). ومثلما فعلنا في الأعوام الماضية، يسر الهند أن تشارك في تقديم مشروع القرار هذا، الذي يُعتمد عادةً بتوافق القرار.

وأود أن أهنيء شعب أفغانستان على حكومة الوحدة الوطنية الجديدة لديه، بقيادة الرئيس أشرف غني أحمدزاي و المسؤول التنفيذي الأول عبد الله عبد الله.

لقد أبان الشعب الأفغاني عن قدر كبير من الصبر وسعة الصدر خلال الأشهر الأخيرة، مما أتاح قدرا كبيرا من الوقت والحيز السياسي للمرشحين الرئاسيين وأنصارهما لإعداد العناصر التي مكنت من التوصل إلى الاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. ويشكل ذلك الصبر وسعة الصدر دليلا آخر على الدعم الشعبي القوي في أفغانستان لإقامة نظام سياسي ديمقراطي. وهو ما سيحافظ على المكاسب التي تحققت في إعادة البناء السياسي على مدى الأعوام الـ ١٣ الماضية. كما يشكّلان دليلا على العزم الأكيد للشعب الأفغاني على هزم الإرهاب والتطرف. وما من شك لدينا في أن الرئيس أشرف غني أحمدزاي و المسؤول التنفيذي الأول عبد

لقد شكل تنصيب الرئيس غني أحمدزاي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وتعيين السيد عبد الله عبد الله المسؤول التنفيذي الأول أول انتقال ديمقراطي للسلطة في تاريخ أفغانستان. وتشيد أستراليا بملايين الأفغان الذين أبدوا تفانيهم من أجل بناء مستقبل ديمقراطي، والذين تحدوا التهديد الحقيقي المتمثل في العنف للإدلاء بأصواتهم في جولتين من الانتخابات. وقد كان ذلك إنجازا تاريخيا حقا. ونحث الرئيس غني أحمدزاي والمسؤول التنفيذي الأول السيد عبد الله على مواصلة العمل بروح التعاون، لأن الحكومة المستقرة والملتزمة والجامعة تخدم مصالح جميع أبناء الشعب الأفغاني، ولا غنى عنها لحماية مكتسبات العقد الماضي.

واضطلعت قوات الأمن الوطنية الأفغانية بدور رائد في استتباب الأمن على مدى أكثر من عام حتى الآن، وهي ماضية على المسار الصحيح صوب تولى كامل المسؤولية عن الأمن قبل نهاية عام ٢٠١٤. وقد قامت قوات الأمن الوطنية الأفغانية باستتباب الأمن أثناء إجراء الانتخابات في أفغانستان، وهي الآن تقود ٩٩ في المائة من العمليات التقليدية والخاصة.

وقوات الأمن الوطنية الأفغانية الفعالة والمستدامة أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في أفغانستان على المدى الطويل، لكن مواصلة تقديم المساعدة لها سيكون ضروريا من أجل بناء قدراتها. وستواصل بعثة الدعم الوطيد غير القتالية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي تدريب تلك القوات وإسداء المشورة لها ومساعدتها. وستشارك أستراليا في بعثة الدعم الوطيد وستسهم بمبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧ لدعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وتطلع إلى أن تكفل الحكومة الأفغانية فعالية استخدام الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

ومع مضي أفغانستان نحو قدر أكبر من الاعتماد على الذات، يجب أن يكون النمو الاقتصادي أولوية بالنسبة

بعض الخبرة فيما يتعلق بتلك المسألة. ومن بين الرسائل المستمرة التي نتوصل بها من شركات القطاع الخاص التي تعترم جادة الدخول إلى السوق الأفغانية، رسالة مفادها أن افتقار أفغانستان إلى سبل الربط بالموانئ البحرية و بالمناطق الاقتصادية المتسارعة النمو في آسيا عائق كبير، في حين أن الأمن مسألة يمكن التحكم فيها أحيانا. وتجري الهند مناقشات مع حكومي إيران وأفغانستان للنظر في الكيفية التي يمكن أن نتعاون بها على تنفيذ مشروع لتطوير ميناء شهينهار في إيران، الذي يمكن أن يُحسِّن فرص وصول أفغانستان إلى البحر وتوفير حافر كبير لأنشطة التعمير الاقتصادي في الأجزاء الغربية في أفغانستان. ونأمل أن يقوم المجتمع الدولي بمشاريع مماثلة أخرى لتعزيز موصولية أفغانستان، وبالتالي اعتبار ذلك المجال من المجالات التي نوليها الأولوية القصوى في جهودنا الجماعية لتقديم المساعدة إلى برنامج أفغانستان للتعمير الاقتصادي. وقد قام الرئيس غني أحمدزاي بدور ريادي في ذلك الصدد، وجهوده ينبغي مقابلتها بجهود مماثلة تماما.

إن أفغانستان تعيش عقد التحول الحاسم. ومن دواعي فخر الهند أنها أول شريك استراتيجي لأفغانستان. فنحن نتشاطر رؤية الشعب الأفغاني من أجل أفغانستان قوية ومستقلة و متحدة ومزدهرة، تكبد في سبيلها الكثير من أبناء أفغانستان الكثير من التضحيات. وستبذل الهند قصارى جهدها في إطار قدراتنا ووسائلنا للتعاون مع أفغانستان حكومة وشعبا على تحقيق رؤيتهما. كما تحتاج أفغانستان إلى الدعم الثابت من المجتمع الدولي.

**السيدة كنف (أستراليا)** (تكلمت بالانكليزية): إن مشروع القرار A/69/L.20 يقر على نحو صائب بما تحقق هذا العام من إنجازات كبرى في أفغانستان. كما يقر باستمرار التحديات الأمنية والاقتصادية والإمائية، وبالأهمية الحيوية المتواصلة للشراكات الفعالة بين أفغانستان والمجتمع الدولي.

إدخال تحسينات في مجال حقوق الإنسان. وما زال المجتمع الدولي ملتزماً بدعم أفغانستان في ذلك المسعى. والتوقيع على الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة، واتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي يوفر الصكوك القانونية التي تتيح لبعثة الدعم الوطيد مواصلة دعم قوات الأمن الوطنية في توفيرها الأمن للشعب الأفغاني. إضافة إلى ذلك، سيوفر مؤتمر لندن القادم منتدى هاماً لمناقشة مواصلة التعاون الإنمائي مع أفغانستان في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أيضاً ولاية قوية لمواصلة تقديم الدعم إلى أفغانستان.

تواجه أفغانستان تحديات كبيرة على الدرب نحو مستقبل أكثر سلاماً وأماناً. وأستراليا ملتزمة إلى جانب المجتمع الدولي بدعم أفغانستان. وتطلع إلى القيام بذلك في شراكة وثيقة مع الحكومة الأفغانية التي تتسم بحسن الاستجابة والشفافية والمخاضة للمساءلة. ونعرب عن شكرنا لألمانيا على تنسيق مشروع القرار A/69/L.20 بشأن أفغانستان وللسفيرة تانين على إسهامها الهام. يبعث مشروع القرار بما يزيد عن ٨٠ من مقدمي مشروع القرار، بما في ذلك أستراليا، رسالة قوية باستمرار الدعم الدولي لأفغانستان. وتطلع إلى اتخاذ بتوافق الآراء.

**السيد يوشيكافا (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص التقدير للسفير هارالد براون ممثل ألمانيا وزملائه لتوجيه المشاورات المتعلقة بمشروع القرار A/69/L.20 بشأن أفغانستان. كما أود أن أشكر السفير زاهر تانين ممثل أفغانستان على بيانه الشامل في بداية هذه المناقشة، وكذلك على مشاركته البناءة من أجل تحقيق توافق في الآراء.

إن اليابان، بوصفها من مقدمي مشروع القرار، يسرها تقديم دعمها لمشروع القرار قيد النظر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتحديدًا الممثل الخاص السابق للأمين العام

للحكومة. يجب أن يكون النمو عريض القاعدة، وينبغي التصدي لتفاقم عدم المساواة كما ينبغي تمكين النساء من المشاركة الكاملة في اقتصاد أفغانستان. والأهم من ذلك، يجب أن يستند النمو الاقتصادي على السياسات السليمة التي تيسر التجارة والاستثمار وعلى إطار تنظيمي يوفر الشفافية والثقة. وقد بدأت الحكومة الجديدة بالفعل في تنفيذ الإصلاحات التي تفسح المجال لها. إن إعادة فتح التحقيق في عملية الاحتيال التي ارتكبتها مصرف كابيل برهان مبكر وهام على موقف الإدارة الجديدة القوي ضد الفساد.

كما قطعت أفغانستان شوطاً طويلاً في مجال حقوق الإنسان. ويكرس الدستور الأفغاني الآن حقوقاً متساوية للرجال والنساء. تتراد الآن ثلاثة ملايين فتاة أفغانية المدارس، مقارنة مع عدم التحاق أي فتاة تقريباً بالمدارس في عام ٢٠٠١. وفي انتخابات هذا العام، مارست ملايين الأفغانيات حقهن في الانتخاب، وتم تعيين العديد منهن في مناصب. وترحب أستراليا بإنشاء المجلس الاستشاري الوطني لشؤون المرأة في أفغانستان في الآونة الأخيرة. ويجب أن يستمر ذلك الزخم الإيجابي. وتطلع إلى أفغانستان بغية كفاءة التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة ووضع وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك لضمان اضطلاع المرأة بدور في عملية السلام والمصالحة. إننا بوصفنا مؤيدين قويا للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، قد سعدنا بما ورد مؤخراً من أنباء بأن اللجنة لا تزال تحافظ على مركزها في الفئة "ألف" عقب استعراض لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ومنذ سقوط نظام الطالبان في عام ٢٠٠١، حققت أفغانستان الكثير بدعم من المجتمع الدولي. وتطلع إلى أن تواصل أفغانستان البناء على إنجازاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تحققت خلال عملية الانتقال والاستمرار في

للمضي قدما بالعملية السياسية. ونتطلع إلى الحكومة الجديدة لتنفيذ التزاماتها بشأن حملة مكافحة الفساد والمخدرات، فضلا عن الإصلاح السياسي. كما نأمل أن نرى تقدما في عملية المصالحة السياسية مع حركة الطالبان. وعلاوة على ذلك، واستعدادا للانتخابات المقبلة، مثل انتخابات مجلس النواب في ٢٠١٥، يجب الاستفادة من الدروس المستخلصة من الانتخابات السابقة في تعزيز العملية الديمقراطية وجعلها أكثر شفافية.

ثانيا، أود أن أتناول مسألة النظام العام والسلامة العامة. سيشكل انتهاء بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في نهاية عام ٢٠١٤ منعطفا حاسم الأهمية في طريق أفغانستان نحو الاكتفاء الذاتي. في هذا الصدد، نرحب بتوقيع أفغانستان مؤخرا للاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة، واتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي. كما نشيد عاليا بالجهود الشجاعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية التي قدمت المساعدة الأمنية لأفغانستان منذ تشكيلها عام ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك، نرحب بأن بعثة الدعم الوطيد لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ستواصل تقديم المساعدة لقوات الأمن والمؤسسات الأفغانية بعد عام ٢٠١٤. ويشكل النظام العام والأمان أسس العملية التنموية في أفغانستان ومشاركة المجتمع الدولي فيها. ومن أجل الحيلولة دون أن يصبح البلد مرتعاً خصباً للإرهاب مرة أخرى، يتحتم على المجتمع الدولي مواصلة العمل مع أفغانستان.

وفي هذا الصدد، قدمت اليابان أكثر من بليون دولار إلى الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى سبيل المثال، تقدم اليابان في هذا الشهر مساعدة مالية وتقنية من أجل تدريب نحو ٢٠٠ من الشرطيات الأفغانيات في تركيا. ونتوقع أن تُستخدم مساهمتنا في الصندوق في ظل الرقابة المناسبة ولتعزيز قدرات إنفاذ القانون في أفغانستان.

لأفغانستان، السيد يان كوبيش، الذي ترأس البعثة باقتدار خلال فترة ولايته. وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئ السيد نيكولاس هايسوم على تعيينه الممثل الخاص الجديد للأمين العام، وابن جلدتي السفير تاداميتشي ياماموتو نائب الممثل الخاص الجديد للأمين العام. تحت القيادة الجديدة، أتوقع أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور مركزي في دعم عملية سياسية يقودها الأفغان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وترحب اليابان بتعيين السيد محمد أشرف غني أحمدزاي رئيسا جديدا لأفغانستان والسيد عبد الله عبد الله رئيسا تنفيذيا جديدا. إنهما يتوليان منصبيهما الجديدين في مرحلة بالغة الأهمية. وإذ يشرع البلد في عقد التحول الذي يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار اللذين تدعمهما مالية عامة مستدامة واقتصاد تتوفر له مقومات الاستمرار، يجب على الحكومة الجديدة التصدي لتحديات كثيرة. في ذلك الصدد، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة، وهي النهوض بالعملية السياسية، وتحسين النظام العام والسلامة، وأخيرا مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، تهنى اليابان الشعب الأفغاني على أول عملية انتقال للسلطة بطريقة ديمقراطية. كانت العملية الانتخابية دليلا على الإرادة السياسية لملايين الرجال والنساء الأفغان وشجاعتهم. ويسرنا دعمنا لتلك العملية من خلال أمور من بينها تقديم مواد الاقتراع وبناء القدرات للجنة الانتخابات المستقلة. بيد أننا، نلاحظ مع الشعور بخيبة الأمل التأخيرات العديدة التي شهدتها عملية الانتخابات الرئاسية. وعلاوة على ذلك، من المؤسف أنه بعد مرور أكثر من ٥٠ يوما على تنصيب الرئيس، لم يتم بعد شغل مناصب حكومية رئيسية.

ندعو القيادة الجديدة إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع بدون مزيد من التأخير، وأن تستجيب لنداءات الشعب الأفغاني

وعلى الصعيد السياسي، لم يمنع استمرار الهجمات الإرهابية والصعوبات الاقتصادية النقل السلمي للسلطة. وترحب إسبانيا بوضع الصيغة النهائية على وجه السرعة للاتفاق الأمني الثنائي بين الحكومة الأفغانية الجديدة والولايات المتحدة واتفاق مركز القوات المرمع مع الناتو، واللذين سيتيحان تقديم الدعم والمشورة إلى القوات الأفغانية.

في عام ٢٠١٤، تعمل أفغانستان على الانتهاء من المرحلة الانتقالية وبدء عقد التحول. وفي النهاية، ينبغي للبلد أن يكون لديه آلياته المتينة والفعالة لضمان الأمن الشامل. إن جوهر عقد التحول هو شراكة المجتمع الدولي مع أفغانستان والتي سيجري تنفيذها، من الآن فصاعداً، على أساس الالتزامات المعلنة مؤخراً في مؤتمر قمة ويلز ومؤتمر بون وطوكيو، والتي نأمل أن يتم تأكيد استنتاجاتها في مؤتمر لندن القادم المقرر عقده يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر.

وفي هذا السياق، تود إسبانيا أن تؤكد بوجه خاص الحاجة إلى ضمان التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة، المكرسة في دستور أفغانستان. وأود أن أهنئ الحكومة الأفغانية على اعتماد خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ونشجع أفغانستان على العمل بلا كلل في المرحلة الجديدة التي تبدأ لتوها من أجل المستقبل الذي تتحقق فيه للمرأة المشاركة الكاملة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفغانستان، على قدم المساواة الكاملة مع الرجل.

ويمكن أيضاً للتقدم المحرز على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية أن يكون في خطر بسبب المشاكل الاقتصادية. ولذلك، نرحب بإعلان حكومة الوحدة الوطنية الجديدة في أفغانستان مراراً وتكراراً عن عزمها على إجراء الإصلاحات اللازمة في أقرب وقت ممكن والوفاء بالالتزامات المتعهد بها في تلك المجالات. كما نشجع الجهود التي تبذلها الحكومة من

وتتعلق النقطة الثالثة التي أطرحها بتحقيق التنمية المستدامة. ففي مؤتمر طوكيو لعام ٢٠١٢، أنشأت أفغانستان والمجتمع الدولي إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة الذي يؤكد من جديد شراكتها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية من خلال عملية المساءلة المتبادلة. وفي مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، الذي سيعقد في الشهر المقبل في إطار متابعة مؤتمر طوكيو، نتطلع إلى أن تجدد أفغانستان التزاماتها المتعلقة بالحوكمة والتنمية. وبالتالي، فإننا نتطلع إلى إظهار المجتمع الدولي دعمه المستمر لأفغانستان.

إن اليابان هي ثاني أكبر جهة مانحة للمعونة إلى أفغانستان. وقد ساهمت بحوالي ٥,٤ بليون دولار منذ عام ٢٠٠١ وصرفت ما يزيد على بليون دولار من مبلغ الثلاثة بلايين دولار الذي تعهدت به في مؤتمر طوكيو لعام ٢٠١٢. ولكن ذلك أيضاً التزام يقوم على أساس المسؤولية المتبادلة. وعلى أساس أن الحكومة الأفغانية الجديدة ستفي بالتزاماتها، ستواصل اليابان الاضطلاع بالتزامات المعونة التي قدمتها في مؤتمر طوكيو.

إن مساعدة اليابان لأفغانستان تقف شاهداً على دعمنا لشعب أفغانستان في مسيرته نحو تحقيق التنمية المستدامة. وفي حين تقوم أفغانستان بالانتقال الحاسم نحو الاعتماد على الذات والسلام والرخاء، تقف اليابان على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها بالتعاون مع المجتمع الدولي.

**السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):**  
في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسفير تانين، وأن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي.

على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، اضطلع المجتمع الدولي بالاشتراك مع أفغانستان بجهود اقتصادية وبشرية ضخمة. وكان التقدم المحرز ملحوظاً. لكنه يظل هشاً.

التوصل إلى مستقبل سلمي ومزدهر للشعب الأفغاني بأسره. وتمثل الحكومة الجديدة الإرادة الحقيقية للشعب الأفغاني وينبغي أن تحظى بالاحترام والدعم الواجبين من المجتمع الدولي.

فيما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في الترتيبات الأمنية، تشدد جميع قرارات الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان، بما في ذلك مشروع قرار اليوم (A/69/L.20)، على أن جميع التدابير لدعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتدريبها وتجهيزها وتمويلها وتطويرها بعد عام ٢٠١٤، بما في ذلك بعثة الدعم الوطيد، ينبغي اتخاذها بالتشاور مع الحكومة الأفغانية وموافقتها، الأمر الذي يعكس التزام المجتمع الدولي القوي باحترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية.

وما زلنا نواصل دعم أفغانستان والشعب الأفغاني. فقد استضافت إيران أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني طوال أكثر من ٣ عقود. ويستخدم الأفغان الباقون في بلدي خدمات المدارس والتعليم العالي والصحة والضمان الاجتماعي المدعومة من الحكومة. ووفقاً للمعلومات المقدمة من وزير التربية والتعليم العالي، تم قيد أكثر من ٣٢٠ ٠٠٠ طالب من الأفغان في هذا العام وحده في مدارسنا، وما يزيد على ٧ ٠٠٠ في جامعاتنا. ونواصل توسيع نطاق تعاوننا الثنائي، ولا سيما بشأن المسائل الأمنية وجهود مكافحة المخدرات، في حين نطوّر المشاريع والتعاون الاقتصادي في مجالات البنية التحتية والزراعة ونجد حلولاً دائمة للاجئين الأفغان.

يجب زيادة دعم وتعزيز المشاركة المتواصلة بين أفغانستان وجيرانها وشركائها الإقليميين في مجالات التجارة والتبادل الاقتصادي والمشاريع الإنمائية. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن زيادة الروابط الاقتصادية تحقق السلام وتعزز الأمن والاستقرار في البلد.

وفي شأن جهود مكافحة المخدرات، نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التقارير التي تشير إلى أن زراعة خشخاش الأفيون

أجل تحقيق مصالحة عميقة ودائمة داخل المجتمع الأفغاني. فلا أمل في المستقبل للمجتمع الأفغاني - أو أي مجتمع آخر - دون المصالحة التامة.

أود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام إسبانيا المموس بتحقيق الاستقرار والتحول في أفغانستان وبتقدم البلد في الأجل الطويل وبناء مجتمع سلمي وديمقراطي ومزدهر لجميع الأفغان. وفي هذا الصدد، نرحب بالتأييد العام مرة أخرى لمشروع قرار هذا العام (A/69/L.20)، والذي اشتركت إسبانيا مرة أخرى في تقديمه والذي سنعمده اليوم. إن مشروع القرار وثيقة رئيسية بشأن الالتزام الدولي تجاه أفغانستان.

**السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن شكر وفد بلدي وتقديره لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة لمناقشة الحالة في أفغانستان. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/69/540).

نتوق جمهورية إيران الإسلامية في الواقع إلى رؤية أفغانستان تنعم بالسلام والازدهار بوصفها جارتها. وما زلنا نعمل كل ما في وسعنا لتحقيق هذا الهدف لأن الأمن في أفغانستان يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأمن في المنطقة، بما في ذلك بلدي.

ونشيد بالشعب الأفغاني لمشاركته الواسعة النطاق في الانتخابات الرئاسية على الرغم من تهديدات الجماعات المتطرفة والإرهابية. كما نرحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بقيادة السيد أشرف غني أحمدزاي بصفته رئيسها والسيد عبد الله عبد الله بصفته الرئيس التنفيذي لها

ونحن واثقون من أن جميع الكيانات السياسية ستعمل معاً وفقاً للدستور الأفغاني وبهدف تعزيز سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية من أجل

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تفانيه وخدماته البارزة لأفغانستان. وتتمنى له النجاح والتوفيق في مهمته المقبلة. وأود أيضاً أن أرحب بخلفه، السيد نيكولاس هايسوم.

وفي الختام، فإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تود أن تكرر من جديد دعمها المستمر لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في أفغانستان، ونقدم دعماً كاملاً إلى الحكومة الجديدة للبلد.

**السيد بريسمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في تقديم مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان الوارد في الوثيقة A/69/L.20. ويجدد النص التزام المجتمع الدولي بدعم شعب وحكومة أفغانستان في سعيهما إلى العمل على زيادة الأمن والحرية والازدهار في البلد.

لقد شهد عام ٢٠١٤ أول انتقال ديمقراطي وسلمي للسلطة في أفغانستان، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية تحت قيادة الرئيس غني. يظهر تصميم الشعب الأفغاني في التصويت بهذه الأعداد الكبيرة على الرغم من المخاطر الأمنية، ويدل اختيار المرشحين الرئاسيين الوحدة على الشقاق على عمق التزام الأفغان بمواصلة التطور الديمقراطي في البلد وما أحرز من تقدم نحو الاستقرار الدائم. وفي حين أن الحكومة الجديدة تواجه تحديات هائلة، بما في ذلك الإعداد للانتخابات البرلمانية، والنظر في الإصلاح الدستوري، ومكافحة الفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي يمتد الاقتصاد غير المشروع، فهي ستظل بحاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي.

وباعتماد مشروع القرار هذا، ستؤكد الجمعية العامة التزامها بتلبية تلك الحاجة. ولا يمكن ولا ينبغي أن يغيب عن البال أن الأفغان، بدعم من المجتمع الدولي، مستمرون في تنمية بلدهم في ظل تهديد مستمر بالتعرض للهجوم من قبل الجماعات

في أفغانستان قد تضاقت تقريباً منذ عام ٢٠١٢، وهذا تهديد حقيقي للمنطقة وخارجها وينبغي أن تعالجه الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ونرحب بالمبادرة التي اتخذها الوزير الأفغاني المعني بمكافحة المخدرات، وهي تنظيم مؤتمر مؤتمر لإعلان علاقات حسن الجوار في كابل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بمشاركة الوزراء أو رؤساء مؤسسات مكافحة المخدرات من أوزبكستان وإيران وباكستان وتركمانستان والصين وطاجيكستان.

وبدعم والتزام قويين من الجهات المانحة الدولية، والسلطات الأفغانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يمكن الحد من خطر زراعة المخدرات والاتجار بها بدرجة كبيرة، التي تشكل مصدر الدخل الرئيسي للجماعات المتطرفة والإرهابية. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم مبادرة ثلاثية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات فيما بين أفغانستان وإيران وباكستان، وهو أمر أساسي ليس من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان فحسب، بل أيضاً في التخفيف من حدة الشواغل الخطيرة لدى الدول المجاورة وبلدان العبور والمقصد للاتجار بالمخدرات.

إننا ندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لتقديم المساعدة الإنمائية من أجل إعادة بناء البلد من خلال المشاركة الإقليمية القوية بشأن مسائل مثل أمن الحدود والهجرة وعودة اللاجئين وتدابير مكافحة المخدرات. وينبغي تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة في ضوء التطورات المتوقعة في أفغانستان هذا العام. سوف يتنامى الدور المستقبلي للأمم المتحدة في أفغانستان بسبب التحديات المتعددة الأوجه والمتزايدة التعقيد. ولذلك نأسف لعلمنا بانخفاض الموارد المتاحة له.

وأود أن أعثم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسيد يان كوييتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة

المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من وحدات الأمم المتحدة بدور هام وجدير بالثناء في تدقيق الانتخابات هذا العام، وستظل مدعوة إلى المشورة في المسائل الانتخابية والقانونية، في جملة أمور. وفي تلك الجهود، ستظل الأمم المتحدة تحظى بدعم وشراكة الولايات المتحدة الأمريكية فيما نعمل معها ومع جميع شركائنا لدعم جهود الأفغان في تحويل بلدهم.

لقد كان التقدم المحرز في العقد الماضي حقيقياً ولموسماً. وشهد الأفغان تحسین فرص الحصول على التعليم لجميع الأطفال، بمن فيهم الفتيات. وكان أقل من مليون طالب مسجلين في المدارس في عام ٢٠٠١، ولم يكن أي منهم من البنات.

ويرتاد اليوم أكثر من ٨,٣ مليون طالب المدارس، ثلثهم من الفتيات. وفي عام ٢٠٠١ لم يكن هناك تقريباً أي وسائل إعلام أفغانية مستقلة سوى دعاية حركة طالبان. أما اليوم فيمكن للأفغان الاستماع إلى ١٧٥ محطة من المحطات الإذاعية التي تعمل على موجة التضمين الترددي ومشاهدة ٧٥ قناة تلفزيونية وقراءة مئات المطبوعات. إن ما شهدناه من تقدم حقق تغييراً في حياة الناس إلى الأفضل ويوفر أساساً سليماً يمكن للشعب الأفغاني أن يبني عليه، بدعم دولي، مستقبلاً أكثر إشراقاً لبلده، وهو سيفعل ذلك.

**السيدة بايك جي - آه (جمهورية كوريا)** (تكلمت بالإنكليزية): ترحب جمهورية كوريا بأول عملية لنقل السلطة بطريقة ديمقراطية في تاريخ أفغانستان. ونعتقد أن تنصيب الرئيس الأفغاني الجديد مؤجراً، استناداً إلى الاتفاق السياسي على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، يؤذن بدء عهد جديد من الجهود التي تقودها أفغانستان صوب السلام والرخاء.

ونقدر على وجه الخصوص شجاعة الشعب الأفغاني وتصميمه، لا سيما المرأة الأفغانية، التي شاركت بنشاط في الانتخابات بالرغم من تهديد طالبان والجماعات الإرهابية

المسلحة غير القانونية التي تُظهر هجماتها على المدنيين وحشيتها الخالصة. وأدت القوات الأفغانية دورها بشجاعة وهي تزداد في كل يوم قدرةً على حماية الشعب الأفغاني من الأذى.

تبقى الولايات المتحدة وشركاؤها على التزامهم بدعم التنمية بعد اختتام القوة الدولية للمساعدة الأمنية مهمتها في نهاية العام. وفي الأجل القريب، ستقوم منظمة حلف شمال الأطلسي وشركاؤها، بدعوة وتنسيق تأمين مع حكومة أفغانستان، بتدريب القوات الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة لها للوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في قوات الأمن المحترفة المعتمدة على الذات والقادرة على تأمين أفغانستان.

ومهما كانت أهمية الأمن والتقدم السياسي، فإن الاستقرار الدائم في أفغانستان لن يكون ممكناً من دون استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو. ويجب أن تيسر الحكومة الأفغانية التنمية بمواجهة الفساد والقيام بذلك بتصميم ودعم سيادة القانون بحيث يمكن للأفغان وشركائهم التجاريين القيام بالتجارة في بيئة قانونية منصفة ويمكن التنبؤ بها. ومن المشجع أن الرئيس غني جعل من مكافحة الفساد أولوية واضحة لحكومته منذ البداية.

وأكرر أن الدعم الدولي يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تعزيز التنمية، ليس من خلال تقديم المساعدة الإنمائية وحسب، ولكن أيضاً من خلال الجهود، لا سيما جهود البلدان المجاورة لأفغانستان، لإدماج أفغانستان في الاقتصادين الإقليمي والعالمي. إن حدثاً كمؤتمر قلب آسيا الوزاري الذي اختتم مؤخراً في الصين وكذلك مؤتمر لندن القادم تقدّم مناسبات لتركّز الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على المكون الحاسم في استقرار أفغانستان. وتشجع الولايات المتحدة جميع المشاركين على الاستفادة القصوى من هذه الفرص.

لقد كانت الأمم المتحدة وستظل مركز تنسيق هاماً للدعم الدولي لأفغانستان. واضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم

كما يكتسي تعزيز الحوار الإقليمي وترسيخ تدابير بناء الثقة أهمية بغية كفالة السلام والأمن الدائمين في أفغانستان. ونشير إلى مؤتمر قلب آسيا الوزاري الرابع الذي عقد في بيجين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وإعلان بيجين، اللذين عززا عملية اسطنبول.

وبدء عملية مصالحة وطنية يملكها ويقودها الأفغان سيكون ضروريا للسلام والأمن الدائمين في أفغانستان. ونتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بالحوار السياسي ومفاوضات السلام فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في إطار حكومة الوحدة الأفغانية المنشأة مؤخرا.

ومشروع قرار اليوم (A/69/L.20)، الذي سيعتمد بتوافق الآراء، يجسد الإرادة السياسية لدى جميع الدول الأعضاء لدعم الشعب الأفغاني في عملياته السياسية وعملية الإعمار الوطني. وتضطلع جمهورية كوريا بدور نشط في المساهمة العالمية في الإعمار وتحقيق الاستقرار في أفغانستان منذ انضمامها إلى الدول المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في عام ٢٠١٠. وفي إطار تلك الجهود، عمل فريقنا لإعادة إعمار المقاطعات في مقاطعة باروان حتى حزيران/يونيه، حيث ركز أساسا على أربعة مجالات رئيسية - المجال الطبي والصحة، والتعليم، والحوكمة، والتنمية الريفية. وعلاوة على ذلك، أسهمت حكومة بلدي بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار في المساعدة المالية حتى الآن، وذلك لمواصلة دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان، منذ أن تعهدت في عام ٢٠١١ بتقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار إلى أفغانستان.

وسنواصل تقديم دعمنا إلى أفغانستان، بما في ذلك المساهمات المالية ما بعد عام ٢٠١٤، حتى يتسنى للحكومة الأفغانية وشعبها بناء أفغانستان تنعم بالازدهار والاستقرار والديمقراطية لجميع الأفغان.

الأخرى بالعنف. كما نشيد بالدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومن مراقبي الانتخابات من جميع أرجاء العالم خلال العملية الانتخابية.

وتواجه الحكومة الأفغانية الجديدة العديد من التحديات، بما في ذلك مسائل الأمن والحوكمة وحقوق الإنسان. ونظرا لتولي قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن وانسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية في نهاية هذا العام، فإن استمرار المساعدة الدولية أمر بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، نشيد بالإعلان الصادر عن مؤتمر قمة ويلز لزعماء الدول المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أيلول/سبتمبر، والذي يتوخى إنشاء بعثة الدعم الوطني القصيرة الأجل بهدف تدريب القوات الأفغانية وتقديم المشورة لها ومساعدتها، وبالتزامهم بالاستمرار في تمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية بعد عام ٢٠١٤. كما نرحب بإبرام الاتفاق الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة وأفغانستان واتفاق مركز القوات بين منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأفغانستان. ويدرك وفد بلدي أن عملية الانتقال لا تتطلب مجرد عملية لتحسين الحالة الأمنية، بل تتطلب تولي قيادة الأفغان الكاملة للحكومة وملكيتهم لها. إن قرار المجتمع الدولي بالقيام بحشد الدعم الطويل الأجل يتوقف على إحراز الحكومة الأفغانية للتقدم في المجالات الرئيسية. بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وسيكون مؤتمر لندن المعني بأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر بمثابة فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز والتأكيد من جديد على التزامات المجتمع الدولي.

ويجب على الحكومة الأفغانية مضاعفة جهودها في مجال تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء، فضلا عن الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك مكافحة الفساد والاقتصاد غير المشروع. وندعو إلى التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة وقانون مكافحة غسل الأموال في ذلك الصدد.

المبادرات الإقليمية، على نحو ما ورد في مؤتمر قمة شيكاغو ومؤتمر طوكيو والاجتماعات الأخرى.

وليتوانيا، التي شهدت تحولات جذرية خلال العقدتين الماضيتين، على استعداد لتشاطر خبرتها في عدد من مجالات بناء الدولة، بما في ذلك تعزيز التعاون الإقليمي. ونرى أن التعاون الإقليمي يكتسي أهمية حاسمة لتعزيز الاستقرار وتيسير التنمية في أفغانستان والمنطقة قاطبة. ونؤيد المبادرات الإقليمية التي تشمل أفغانستان، مثل عملية اسطنبول ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي وغيرهما. ويعتمد مستقبل أفغانستان أيضا على مشاركة جيرانها الإيجابية.

وفي حين تقترب مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية من نهايتها، يشكل استمرار بناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية أمرا ضروريا لصون الأمن والاستقرار في البلد. وستواصل ليتوانيا دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية بالمساهمات المالية وكذلك من خلال المشاركة في بعثة الدعم الوطيد. وهذه البعثة غير القتالية التي تستهدف تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المساعدة لها وتوجيهها تستفيد من النتائج التي حققتها القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

والدعوة الموجهة من الحكومة الأفغانية لمواصلة تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة لها ومساعدتها، وتوقيع الاتفاق الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة وأفغانستان واتفاق مركز القوات بين الناتو وأفغانستان، جميعها أمور توفر أساسا قانونيا متينا للبعثة الجديدة.

ونحث أفغانستان على التصديق على كلتا الاتفاقيتين لكي يستمر تقديم المساعدة الأمنية إليها في المستقبل دون عوائق. وترحب ليتوانيا أيضا بقرار مجلس الأمن، الذي ينبغي إعداده بالتشاور مع الحكومة الأفغانية.

ويتمثل مجال آخر تسهم عبره ليتوانيا في الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان، في مشاركتها في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر ألمانيا والدول الأخرى على إعداد مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان (A/69/L.20). وتتطلع ليتوانيا إلى اعتماده بتوافق الآراء. وتؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد طرح هذا العام عددا من التحديات أمام الدولة الأفغانية، التي تصدت للتحديات بنجاح. وتشكل الانتخابات الرئاسية أول عملية انتقال ديمقراطي في التاريخ الحديث لأفغانستان. وعلاوة على ذلك، جرت الانتخابات في الوقت الذي تولت فيه قوات الأمن الوطنية الأفغانية مسؤولياتها في تأمين البلد. وبالرغم من أن الحالة ما زالت هشة، يدل الانتهاء بنجاح من تلك العمليات على استعداد وقدرة أفغانستان على مواصلة مسارها نحو تهيئة بلد ينعم بالاستقرار والسلام والازدهار ويمكن فيه كل رجل وامرأة وطفل من الشعور بالأمان والسلامة.

إن أفغانستان الآن في حاجة ماسة إلى حكومة وحدة وطنية تعمل بشكل كامل وقادرة على تنفيذ الإصلاحات الملحة واللازمة. ولا بد من إيلاء تركيز خاص لتحسين سيادة القانون والتعامل مع الحالة الأمنية وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. ويهدد إنتاج الأفيون غير المشروع الأمن والتنمية في البلد والمنطقة بأسرها، حيث تبين الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٤ اتجاهها مثيرا للقلق جراء تزايد زراعة خشخاش الأفيون. وندعو أفغانستان والمجتمع الدولي إلى تكثيف جهودهما المشتركة لدعم سبل العيش البديلة ومكافحة الجريمة المنظمة.

إن ليتوانيا شريكة راسخة لأفغانستان ومؤيدة ومساهمة في تحقيق أهدافها الرئيسية. وسيستمر تعاوننا السياسي والإثرائي، بما في ذلك تقديم الدعم لبناء القدرات المؤسسية وللمجتمع المدني وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتعزيز

والشعب الأفغاني والمجتمع الدولي معا في انسجام بغية تحقيق مستقبل أفضل لأفغانستان.

**السيد قيديروف** (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان (A/69/540)، وأن أشكر البعثة الدائمة لألمانيا على إجراء المشاورات وعرض مشروع قرار اليوم (A/69/L.20). يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الروسي باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

تدعم جمهورية قيرغيزستان الجهود التي تبذلها أفغانستان في إحلال السلام واستتباب الأمن في البلد، وبناء مؤسسات الدولة الفاعلة وتنمية الاقتصاد بهدف زيادة الرخاء للشعب الأفغاني. ونعرب عن احترامنا لحق الشعب الأفغاني في اختيار طريقه إلى التنمية السياسية واجتياز الفترة الانتقالية بصورة ناجحة. وفي ذلك الصدد، هنئ أفغانستان على إنهاء انتخاباتها وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. ويرسي الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة من رئيس إلى الرئيس الذي يليه أساسا متينا للتنمية السلمية والمستدامة في البلد.

وفي رسالة تهنئة إلى رئيس أفغانستان الجديد، السيد أشرف غني، أعرب الرئيس المازبيك أتامباييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، عن استعداده لزيادة تعزيز العلاقات الأخوية بين قيرغيزستان وأفغانستان، فضلا عن زيادة التعاون بين البلدين في المجالات ذات المصلحة المتبادلة. وتواصل سفارة جمهورية قيرغيزستان في كابول - التي افتتحت رسميا في شباط/فبراير - العمل بنشاط على تشجيع تطوير العلاقات الثنائية، وترمي إلى أن تشكل حلقة وصل هامة في تعزيز وتنفيذ المشاريع الإقليمية بصورة مشتركة.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الحالة الأمنية غير المستقرة في أفغانستان. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فقد

الأوروبي في أفغانستان. وإن القرار القاضي بتمديد ولاية البعثة هذه حتى نهاية عام ٢٠١٦ لجدير بالترحيب. وتعترم ليتوانيا مواصلة مشاركتها في هذه البعثة الهامة التي وفرت التدريب الذي تشتد حاجة الشرطة المدنية الأفغانية إليه، فضلا عن تقديم الدعم إلى السلطات الأفغانية على الصعيد الاستراتيجي. لقد كان وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في غاية الأهمية للنهوض بحقوق الإنسان، وتنفيذ العمليات الديمقراطية وتحقيق التنمية في البلد عموما. وإذ تبدأ أفغانستان عقد التحول هذا، فسيصبح دور بعثة الأمم المتحدة أساسيا وأكثر وضوحا.

وأود الآن أن انتقل إلى وضع المرأة الأفغانية. فما يزال الإبلاغ عن العنف ضد المرأة في أفغانستان دون المستوى الكافي، وخصوصا في المناطق الريفية. وندعو الحكومة الأفغانية إلى زيادة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وقانون البلد بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، وخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن التي اعتمدها مؤخرا. إن إشراك المرأة بصورة حقيقية ومجدية في عمليات السلام والمصالحة والتنمية، وضمان سلامة وكرامة الموظفين، وتدريب المرأة واستبقائها في صفوف قوات الأمن الوطنية الأفغانية، تمثل جميعا عناصر أساسية بالنسبة لمستقبل أفغانستان. ويجدوننا الأمل في أن يؤدي الدور البارز الذي تبدي السيدة الأولى في أفغانستان استعدادا للاضطلاع به إلى نتائج إيجابية، بما في ذلك إشراك المرأة وتعزيز حقوقها. ونأمل أن يستمر هذا الزخم المطرد. وما تزال أفغانستان بحاجة إلى إيجاد حلول مناسبة لأسلوب الحياة الأفغانية، وأن تتمكن من تحسين وضع السكان الإناث.

ختاما، وإذ تدخل أفغانستان عقد التحول هذا، فإن تقديم الدعم إليها من قبل المجتمع الدولي والبلدان في المنطقة سيكون أمرا أساسيا. ويجب أن تعمل حكومة الوحدة الوطنية

من الجهود المشتركة لمكافحة الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات في أفغانستان وما حولها.

وتكتسي التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة في أفغانستان أهمية بالغة، ليس فيما يتعلق بالتصدي للتحديات التي يواجهها البلد اليوم فحسب، بل أيضا لتحقيق الأمن والاستقرار في الأجل الطويل. وفي ذلك الصدد، فإن هناك حاجة ملحة إلى إيلاء اهتمام خاص لإعمار البنية التحتية في أفغانستان، والتنفيذ الكامل للالتزامات الكبيرة بإعمار أفغانستان وتنمية اقتصادها، التي تم التعهد بها في عدة مؤتمرات دولية وإقليمية رئيسية.

ونرى أن من شأن إشراك أفغانستان في التعاون الإقليمي وتعزيز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول المجاورة أن يؤدي دورا فعالا في كفالة تحقيق السلام والاستقرار والتنمية وتعزيز الثقة في المنطقة وما وراءها. وبوصفها مشاركة في العديد من المنظمات الإقليمية، فإن قيرغيزستان على استعداد للإسهام في تلك العملية. ومن المهم إشراك أفغانستان في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي عن طريق تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ومشاريع البنية التحتية المشتركة. وتؤيد قيرغيزستان تماما التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي عبر تطوير البنية التحتية في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات. ونحن مهتمون للغاية بتنفيذ مشاريع تصدير الطاقة إلى أفغانستان من خلال إطار مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وإنشاء اتحاد ثلاثي الأطراف بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان، علاوة على بناء خطوط السكك الحديدية التي تربط أفغانستان مع جيرانها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على الموقف المبدئي لجمهورية قيرغيزستان فيما يتعلق باحترام سيادة أفغانستان ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن استعدادها لمساعدة أفغانستان على تحقيق السلام الدائم والأمن المستدام والتنمية الاقتصادية.

استغلت الجماعات المتمردة والإرهابيون الدوليون وما يتصل بهما من شبكات الأزمة السياسية والانتخابية التي طال أمدها لشن هجمات كبيرة في جميع أنحاء البلد. وتدين قيرغيزستان استمرار الهجمات على المدنيين الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال، وترى أنه ينبغي أن يتم انتقال المسؤولية عن الأمن بصورة تدريجية ومنظمة بغية ضمان تحقيق الاستقرار الشامل في البلد وفي المنطقة بأسرها.

ويمثل تحقيق المصالحة الوطنية الكاملة أحد الشروط المسبقة الرئيسية لكفالة السلام الدائم في أفغانستان. ونعرب عن تأييدنا لعملية سلام ومصالحة شاملة تقودها أفغانستان وتمسك بزمام أمرها، وينبغي أن يتولى تنفيذها الشعب الأفغاني نفسه، فضلا عن مراعاتها لمصالح جميع الأفغان. وينبغي أن تكون عملية السلام الشامل مفتوحة أمام جميع الأطراف المعنية والمستعدة لنبد العنف وقطع الصلات مع الإرهاب الدولي، فضلا عن احترام الدستور الأفغاني.

ووفقا لآخر تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٤ - فإن من المتوقع أن يسجل محصول الأفيون في أفغانستان ارتفاعا جديدا هذا العام. وهو يشكل تهديدا خطيرا للأمن الوطني في أفغانستان والبلدان في المنطقة الأوروبية الآسيوية على حد سواء. وبالرغم من الأنشطة التي يُضطلع بها حاليا في إطار الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والإقليمية لمكافحة المخدرات، فإننا لم نوقف بصورة كاملة بعد تدفق المخدرات من أفغانستان عبر ما يسمى الطريق الشمالي للاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتزداد الحالة سوءا لأن الإيرادات المتأتية من إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الجماعات الإرهابية والمتطرفة. ويؤدي ذلك بدوره، إلى تقويض نظام الأمن في البلد وفي المنطقة بأسرها. وعليه، ندعو شركاءنا الإقليميين وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى بذل مزيد

في مكافحة التمرد والأنشطة الإرهابية. ونشير على وجه الخصوص إلى سن الدولة في حزيران/يونيه نظماً أساسية في أفغانستان لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونرى من المشجع أيضاً توسيع المبادرة الأمنية للشرطة المحلية الأفغانية التي تشرف عليها وزارة الداخلية. وتبعث تلك التطورات على الأمل باستقرار وأمن الشعب الأفغاني.

تعاني أفغانستان من التحديات الأمنية، والأزمات السياسية، والصعوبات الاقتصادية، وأكثر من يعاني هم الفئة السكانية الضعيفة. ويبرز تقرير الأمين العام بعض المسائل الرئيسية التي تواجهها الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيها النساء والأطفال، وينوّه بالإجراءات التي تتخذها الحكومة في معالجة هذه القضايا.

وترحب ملديف بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١١ من أجل منع تجنيد القُصّر، بما في ذلك تحسين التحقق من أعمار المجندين الجدد وفرزهم وتدريب قوات الأمن الأفغانية فيما يخص الأطفال في النزاع المسلح. كما يرحب وفد بلدي باستمرار جهود المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، في تقديم المعونة الفنية لحكومة أفغانستان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

تسلم ملديف بالتحديات التي تواجه حكومة أفغانستان في مواجهة بعض مسائل حقوق الإنسان هذه، وتدعو جميع أصحاب المصلحة - بما في ذلك الحكومة والمؤسسات الخاصة والمجتمع الدولي - إلى مواصلة المزيد من الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد.

وتعتقد ملديف أن زيادة التكامل الإقليمي أمر في غاية الأهمية ويسهم في بناء الثقة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى فوائد كبيرة للاستقرار والازدهار في أفغانستان. وفي هذا الصدد، فإن مما يثلج الصدر أن أفغانستان واصلت إشراك جيرانها في تعزيز التعاون الإقليمي. ويوصف ملديف عضواً في رابطة

السيد سارير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد ملديف بالتقرير الشامل المقدم إلى الجمعية العامة من الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (A/69/540).

يتابع وفد بلدي الحالة في أفغانستان باهتمام كبير، وفي كثير من الأحيان ببالغ القلق. فقد ظلّ البلد في حالة مستمرة من الحرب الأهلية لعدد من السنوات، مع انخفاض القدرة الإنتاجية وفشل ترتيبات الحكم الرشيد. وفي نيسان/أبريل، بزغ فجر الأمل في أفغانستان - الأمل في بداية جديدة وتقدم نحو الأفضل. وبعد الجمود لما يقرب من أربعة أشهر، أظهر قادة أفغانستان أخيراً النضج وقاموا بتسوية الخلافات التي ظهرت بعد الانتخابات الرئاسية. وترحب ملديف بالجهود التي يبذلها الطرفان اللذان اعترضتا على الانتخابات للتوصل إلى حل ووضع خلافاتهما جانباً. كما أننا نهنئ القيادة على استعدادها لتقديم مصالح الشعب الأفغاني على البرامج الشخصية أو السياسية، والتكاتف في حكومة الوحدة. إن ما أبداه الزعيمان من تضامن لجديراً بالثناء ويبيّن التزامهما بأخذ البلد إلى مرحلة جديدة من الرخاء والتنمية.

تبيّن تجربتنا فيما يتعلق بإرساء الديمقراطية أن الجهود الشاقة لا تتوقف عند الانتخابات. فما هي سوى خطوة. إذ تنطوي المهمة الحقيقية على إذكاء القواعد والقيم التي تعزز الديمقراطية. وذلك ينطوي على تغيير تصورات الناس وطريقة تفكيرهم. تحتاج المؤسسات والنظم إلى التطور ببطء، كما أننا نعتقد بشدة أن ذلك يجب أن يكون نابعاً من ذاتها. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى إعطاء أفغانستان الوقت والصبر لإيجاد طريقها نحو توطيد الديمقراطية.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، تستغلّ الجماعات المتمردة والشبكات الإرهابية الدولية الحالة الأمنية المتردية في البلد، الناجمة عن الأزمة السياسية والانتخابية التي طال أمدها. وترحب ملديف بالجهود المتواصلة لأفغانستان

يتزامن الانتقال السياسي مع الانتقال الأمني حيث تتولى القوات الأفغانية المسؤولية الكاملة من الشركاء الدوليين الذين من المتوقع أن ينهوا بعثاتهم في كانون الأول/ديسمبر. ستكون تلك الفترة الصعبة للانتقالات المتوازية الجارية في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية ذات أهمية كبيرة لمستقبل البلد، فضلاً عن المجال السياسي. إن مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية، يجب أن يواصلوا الاضطلاع بدور مهم في تيسير الانتقال السياسي السلمي في أفغانستان وضمان اتباع نهج متسق للتنمية المستدامة العادلة.

تدرك سلوفاكيا تماماً، استناداً إلى تاريخها في المراحل الانتقالية، أن عملية التحول كثيراً ما يتبين أنها ليست سهلة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد لأفغانستان وشعبها التزامنا الطويل الأجل في المشاركة في التحول وجهود التوطيد التي يبذلها البلد إلى جانب شركائنا في المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نتوقع التعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية الجديدة التي نحن على استعداد لنشاطها خبرتنا الانتقالية.

إن الإصلاحات في أفغانستان أمر ضروري، لذا فإننا نرحب باعتماد استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وبالأفكار التي قدمتها حكومة أفغانستان في وثيقتها الاستراتيجية المعنونة "نحو الاعتماد على الذات: رؤية استراتيجية لعقد التحول". وبما أن الإدارة العامة أمر أساسي في هذا الصدد، فإننا نحث حكومة أفغانستان على أن تواصل على نحو فعال إصلاح قطاع الإدارة العامة من أجل إعمال سيادة القانون وكفالة الحكم الرشيد والمساءلة.

وقد رحبت سلوفاكيا بتوقيع الاتفاق الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة وأفغانستان واتفاق مركز القوات بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان. يمثل توقيع تلك الاتفاقات خطوة هامة على طريق الجهود الجارية من أجل تحقيق استقرار الحالة الأمنية في أفغانستان، وهو شرط أساسي للتنمية في البلد.

جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، فإنها تنتهز هذه الفرصة لتعزيز المحبة الأخوية بأن تهيب بجميع الأعضاء الإقليميين مواصلة دعمهم لأفغانستان والتزامهم تجاهها و مساندتها في سعيها إلى إحلال السلام وتحقيق الرخاء.

لا يمكن إيجاد حل للحالة في أفغانستان في معزل عن غيرها. فالمساعدة والتنسيق من جانب المجتمع الدولي والتعاون الإقليمي مطلوبة لإخراج البلد من الحرب الأهلية والتزاع وإعانتها على الانتقال إلى مرحلة جديدة من التنمية.

وعلى الرغم من كل الصعوبات التي يواجهها شعب أفغانستان، تظل الحقيقة أنه ثابر خلال الأوقات الصعبة بشجاعة على مدى أكثر من ثلاثة عقود. إن وفد بلدي اليوم، كالعديد من المتكلمين الذين سبقوني، يكرر من جديد الدعوة الموجهة إلى المجتمع الدولي لمساعدة البلد خلال انتقاله من أجل شعب أفغانستان والمنطقة.

**السيد فينيسيل (سلوفاكيا)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أشكر السفير تانين على حضوره وعلى بيانه الهام.

وتوجه بالشكر أيضاً إلى الوفد الألماني على استمرار قيادته الناجحة خلال المفاوضات هذا العام بشأن مشروع القرار الهام A/69/L.20 الذي شارك بلدي من دون تردد في تقديمه.

وفي الآونة الأخيرة، حيا مجلس الأمن والمجتمع الدولي الشعب والسلطات الأفغانية على المثابرة في إنجاز السلام والتحول الديمقراطي للسلطة بنجاح هذا العام ورؤيتهم لمستقبل البلد. إن الانتهاء من الانتخابات الرئاسية الأفغانية ثم الانتقال إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية يمثلان تحولاً سياسياً لم يسبق له مثيل. ينبغي أن تظل روح التعاون جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والبشرية، وكفالة سيادة القانون وجهود السلام والمصالحة في الأشهر والسنوات القادمة.

ومما يسر ماليزيا شجاعة وعزم الملايين من الأفغان الذين شاركوا في الجولتين الأولى والثانية من التصويت. وجاء الإقبال الكبير معبرا عن تطلعات الشعب لتحقيق انتقال سلمي وديمقراطي في القيادة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة شعب أفغانستان، فيما يشرع في رحلة تمثل محطتها البارزة الأولى في تشكيل حكومة وحدة وطنية في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وماليزيا واثقة من أن الحكومة الجديدة ستحقق الاستقرار والتقدم والتنمية على نحو مستمر، رغم التحديات العديدة التي تواجهها. وإننا نشجع الحكومة الجديدة على مواصلة تعزيز برنامجها الطموح لعقد التحول للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، مع التركيز على إعداد رؤية جديدة لمستقبل البلد.

وتواصل ماليزيا مراقبة التطورات الأمنية الحاصلة في أفغانستان باهتمام كبير. والانسحاب المتوقع للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بحلول نهاية عام ٢٠١٤ يعني أن حكومة الوحدة الأفغانية ستتولى المسؤولية الكاملة عن أمن شعبها وأمانه وعن سلامتها الإقليمية. ولا تزال ماليزيا يساورها القلق جراء استمرار البلد في مواجهة تحديات أمنية، ومعاناته من حوادث العنف. كما تدين ماليزيا أعمال العنف بجميع أشكاله ومظاهره، بما فيها تلك الأفعال.

ورغم حوادث العنف، لا تزال ماليزيا واثقة من تمكن قوات الأمن الوطنية الأفغانية من تحمل مسؤولية حماية شعبها والحفاظ على الأمن في البلد. وفي حين تضطلع تلك القوات بمسؤوليتها الرئيسية عن تحقيق الأمن، من الضروري استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم اللازم لتلك القوات من أجل ضمان تجهيزها وتدريبها لمواجهة التهديدات التي تحيق بأمن البلد.

ويستحق عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، الإشادة كذلك. فالبعثة تقوم بدور نشط في تعزيز سيادة والقيادة والملكية في

وتلتزم سلوفاكيا بمواصلة تعزيز الأمن في البلد، بالتعاون مع شركائها الدوليين، وبمتابعة مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان حتى انتهائها في عام ٢٠١٤. وسلوفاكيا مستعدة أيضاً للمشاركة في بعثة الدعم الوطيد لمنظمة حلف شمال الأطلسي للتدريب وتقديم المشورة والمساعدة حتى عام ٢٠١٥. وأود أن أحتتم بالإعراب عن خالص امتناننا أيضاً للأمين العام وممثله الخاص في أفغانستان، السيد يان كوبيتش، على تفانيهما وقيادتهما.

وأود الإشادة بالأمم المتحدة على ما قامت به فيما يتعلق بالإشراف على التدقيق غير المسبوق للأصوات في عملية الانتخابات. وأود أيضاً أن أشكر فريق البعثة على مهنيته في ظل ظروف صعبة، وأن أكرر دعم بلدي الكامل للدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. إننا نتمنى للممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد نيكولاس هايسوم، كل التوفيق والنجاح في منصبه الجديد. ونواصل تقديم دعمنا الكامل له.

**السيد قاسم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الأخير الحالة في أفغانستان (A/69/540). إن وفد بلدي يود تسليط الضوء على بعض وجهات النظر بشأن الحالة في أفغانستان، التي تعتبرها ماليزيا مسألة مهمة.

ويرى وفد بلدي أن هذه الجلسة مناسبة من حيث التوقيت. ونرحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان، التي تشكل خطوة إيجابية إلى الأمام لشعبها. كما نود التناء على الأمم المتحدة على دورها الإشرافي الذي اضطلعت به في الجولة الثانية من التصويت في الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر حزيران/يونيه. وشكلت أفغانستان، من خلال ذلك التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة، حكومة جديدة شاملة للجميع وممثلة لشعبها.

إن أفغانستان تمر بمرحلة حاسمة من تحولها السياسي والأمني والاقتصادي. وتجدر الإشارة بالمكاسب التي تحققت في البلد خلال السنوات الـ ١٣ الماضية، بما في ذلك في مجالات الأمن والديمقراطية والحوكمة وبناء القدرات والمؤسسات، والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، لم تصل تلك الإنجازات بعد إلى نقطة اللاعودة، وتظل تحديات رئيسية يتعين معالجتها. ولذلك، فإن استمرار دعم المجتمع الدولي أمر حيوي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان، بما يمكنها من تلبية احتياجات شعبها بفعالية. وبذلك الفهم، سيستمر الطابع الحاسم للدور الشامل الذي تضطلع به البعثة فيما يخص دعم الشعب الأفغاني.

ونرحب بالاستمرار الناجح لعملية الانتقال السياسي في أفغانستان. وفي الواقع، كانت نتائج الانتخابات الرئاسية ناجحة بالنسبة لمجمل الشعب الأفغاني، حيث أظهر شجاعته وإرادته الراسختين لتحديد مستقبله. كما أثبتت التطورات الكفاءة المهنية للمؤسسات الأفغانية التي شاركت في هذه العملية. وتكتسي الإرادة المشتركة للمرشحين، في الجولة الثانية من الانتخابات لإقامة حكومة وحدة وطنية بغض النظر عن نتائج الانتخابات أهمية خاصة، نظرا لأنها أظهرت بوضوح عزم الشعب الأفغاني ككل على المضي قدما ببلده، وكذلك إيمانه بمثل أعلى مشترك. ونعتقد أن أفغانستان قد خرجت أقوى من تلك التجارب.

إننا نرحب بحقيقة أن قوات الأمن الوطنية الأفغانية ستضطلع، بحلول نهاية عام ٢٠١٤، بالمسؤولية الأمنية الكاملة عن الشعب الأفغاني وبلده. لكن، سيظل دعم التطوير المستمر لقوات الأمن والمؤسسات الوطنية الأفغانية، والتعاون الأوسع النطاق مع أفغانستان، يكتسي أهمية قصوى. وسيوقف استقرار أفغانستان، ثم استقرار المنطقة، على تحسن الحالة الأمنية. إن عواقب الفشل ستكون هائلة لدرجة أن لا أحد منا

البلد. وكان نهجها الشامل فعالا فيما يخص إرساء الأسس اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة في أفغانستان، مع دعم اتخاذ تدابير لبناء الثقة في إطار الدستور الأفغاني.

وعلى صعيد آخر، دعمت ماليزيا على الدوام تحقيق الاستقرار والتقدم في أفغانستان. ويتجلى سجلنا الحافل في نشر وحدة طبية تابعة للقوات المسلحة الماليزية. وكانت قواتنا المتمركزة في مقاطعة باميان نشطة في تقديم الخدمات الطبية التي تشتد الحاجة إليها خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ولا نتوقف المساعدات التي تقدمها ماليزيا لأفغانستان عند هذا الحد. وكدولة مسلمة معتدلة وتقدمية، سنستمر في توفير الفرص لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في البلد. وستبادل باستمرار، من خلال برنامج التعاون التقني الماليزي، خبراتنا في مجالي التنمية والإدارة العامة، باعتبارهما ركيزتين لكل دولة من الدول النامية. ونحن نعتقد بقوة أنه بوسع أفغانستان الاستفادة من تبادل ماليزيا لتجارها وخبراتها.

لقد شهدنا تطورا هاما يحدث في أفغانستان حيث جرى تشكيل حكومة متحدة. وتمثل الحالة في أفغانستان فرصة للدول الأعضاء لمواصلة تقديم دعمها لتلك الدولة. وقد أظهر شعبها إرادة سياسية للشروع في عهد جديد من الحكم الديمقراطي الشامل للجميع. وفي هذا الصدد، يجب علينا ألا ندير ظهورنا له، بل أن نقدم له بدلا من ذلك يد المساعدة.

ومن دواعي سرور ماليزيا مشاركتها في تقديم مشروع القرار A/69/L.20، بشأن الحالة في أفغانستان. وسنظل شركاء لأفغانستان في مرحلة التقدم والتنمية هذه.

**السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** من دواعي سرور تركيا مشاركتها في تقديم مشروع القرار المعروف علينا اليوم (A/69/L.20)، ونحن نتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

متضامنة دائما مع الشعب الأفغاني، وستواصل الإسهام في تحقيق أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة، كما دأبنا على القيام بذلك لسنوات عديدة.

**السيدة فريماني ديكسني** (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن لاتفيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

أود أن أرحب بمشروع القرار الذي اعتمد اليوم (A/69/L.20)، الذي قدمته لاتفيا، وأثني على الجهود التي تبذلها ألمانيا وأفغانستان وجميع الشركاء، والتي أدت إلى تحقيق نتائج ناجحة. كما أود أيضا أن أشكر السفير تانين على بيانه.

وأولا وقبل كل شيء، ترحب لاتفيا بالانتهاء من الانتخابات الرئاسية في أفغانستان، وتنصيب الرئيس الجديد لأفغانستان وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد أظهر الشعب الأفغاني رغبته الواضحة في تحقيق الديمقراطية. والأمر متروك الآن لجميع الأطراف في أفغانستان للعمل معا، وتحقيق مستقبل موحد وسلمي وآمن ومزدهر لجميع أفراد شعبها. لقد حققت أفغانستان تقدما ملحوظا خلال العقد الماضي. ومن الضروري استمرار تحقيق هذا التقدم وتنفيذ إصلاحات أخرى. ويجب أن يشكل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وعملية بناء الدولة القائمة على مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة والطفل، الأساس لبناء أفغانستان ديمقراطية ومزدهرة ومستقرة. ونرحب بمؤتمر لندن القادم بوصفه يمثل فرصة هامة لكل من حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، من أجل إعادة تأكيد التزاماتهما في إطار المساءلة المتبادلة.

إن الالتزام الدولي المستمر بدعم أفغانستان أمر ضروري لتحقيق الاستقرار واستدامة التحول في أفغانستان على المدى الطويل. ولا تزال لاتفيا ملتزمة بإقامة شراكة دائمة مع أفغانستان. ونرحب بتوقيع الاتفاق الأمني الثنائي بين

سيكون بوسعه تحملها. ولا تزال تركيا ملتزمة بالوقوف إلى جانب شعب أفغانستان في هذه العملية الانتقالية، بما في ذلك في مجالي الأمن والتنمية.

وبالإضافة إلى الالتزامات المالية المترتبة على تركيا فيما يخص تمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية، فإنها تقوم أيضا بدور الدولة الإطارية بالنسبة لكابول في البعثة الجديدة التي سيتم الشروع فيها بعد انتهاء عمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وستضطلع تركيا أيضا بالمسؤولية عن مطار كابول الدولي. كما تجدر الإشارة، إلى أن السيد إسماعيل أرامز، سفير جمهورية تركيا في أفغانستان، قد جرى تعيينه مؤخرا كبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان.

وفي مرحلة تحول سياسي وأمني واقتصادي حاسمة بالنسبة لأفغانستان، تصبح أهمية التعاون والالتزام الإقليميين مسألة مهمة بصفة متزايدة للجهود الرامية إلى توجيه المنطقة لتصبح منطقة سلام واستقرار وازدهار. وقد أثبتت المنطقة في مناسبات مختلفة استعدادها لحل مشاكلها، وتحويل المشاكل المشتركة إلى مجالات منفعة متبادلة. إننا نرحب بكل جهود الحوار والتعاون، الثنائية والمتعددة الأطراف، لتحقيق هذه الغاية. وانطلاقا من هذا الفهم، فإننا نرحب أيضا بزيادة الزخم الذي تحقق حتى الآن، من خلال عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وأظهر مرة أخرى، المؤتمر الوزاري الرابع للعملية، الذي عقد في بيجين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أهمية تعزيز التعاون الإقليمي.

إن تركيا ترحب بجميع الجهود المبذولة لتعزيز الترابط على المستوى الإقليمي وتشجيعها. ونحن نعتقد أن المشاريع الملموسة الناجمة عن زيادة التعاون، ستسهل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي في المنطقة.

وستعزز مواصلة المجتمع الدولي إظهار إرادته، آمال الشعب الأفغاني في تحقيق مستقبل مشرق. وستظل تركيا

سبيل المثال، قدمت لاتفيا بالفعل تدريباً للخبراء الأفغان في مجال السكك الحديدية والطيران المدني. وتشمل خططنا الطويلة الأجل تقديم منح دراسية للطلبة الأفغان في مجالات الجمارك وحراسة الحدود والسكك الحديدية. وقد أطلقنا بالفعل برنامجاً تدريبياً جديداً لمنطقة الشراكة الشرقية وآسيا الوسطى، الذي يمكن أيضاً أن يتاح للطلبة الأفغان المهتمين بزيادة معرفتهم بالقانون الأوروبي والاقتصاد والشؤون الدولية.

إننا نعتقد أن مشاريع البنية التحتية التي تعزز الربط الإقليمي تسهم إلى حد كبير في التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية. ومن أجل الإسهام في تلك الجهود، إستضافت لاتفيا خلال هذا الصيف، المؤتمر الثالث الرفيع المستوى بشأن النقل، والخدمات اللوجستية وطرق التجارة، حول موضوع "ربط آسيا بأوروبا". وشهد مشاركة أكثر من ٤٠٠ مشاركاً من بلدان الشرق الأقصى وجنوب ووسط آسيا، والبلدان الشريكة في برنامج التعاون بين الصين وأوروبا الوسطى الشرقية. وسوف تواصل لاتفيا مشاركتها في هذا الصدد.

وخلال رئاسة لاتفيا للاتحاد الأوروبي، نود أن نعقد، في سياق اجتماع آسيا وأوروبا، الاجتماع الثالث لوزراء النقل، وهو نشاط جانبي ومنتدى قطاع أعمال بشأن شبكات النقل المتعدد الوسائط، سيعقد في ريغا يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

في الختام، أود أن أكرر بأن لاتفيا ستظل شريكة يعتمد عليه لكل من أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل تضافر جهودنا للتوصل إلى تحقيق أفغانستان سلمية وآمنة ومزدهرة. يقول المثل الأفغاني من ينباع تشكل الأثمار، ونحن نعتقد ذلك حقاً.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

حكومة أفغانستان والولايات المتحدة، و اتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي، باعتبارهما خطوتين هامتين لتأمين الدعم الدولي في المستقبل لتحقيق الأمن في أفغانستان. وستشارك لاتفيا في عملية القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى نهاية هذا العام، وتلتزم التزاماً كاملاً بالمشاركة في بعثة الدعم الحازم الجديدة. وقد التزمت لاتفيا بالفعل بتقديم الدعم المالي لقوات الأمن الوطنية الأفغانية بشكل سنوي من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧. كما ستواصل لاتفيا أيضاً مشاركتها في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي المدنية.

وعلاوة على ذلك، سيتزايد مع نقل المسؤوليات في أفغانستان، دور الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وسيستدعي دعماً متواصلًا من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وينبغي أن يجري الالتزام الدولي وتقديم الدعم لأفغانستان جنباً إلى جنب مع التعاون الإقليمي، وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. إن أفغانستان تقع في مفترق طرق بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقة جنوب آسيا، ولكل منها دينامياتها الخاصة بها. لكننا نعتقد أنه يمكننا التوصل إلى أرضية مشتركة، ويمكن إيجاد مساحة تترك فيها الخلافات جانبا، وتبرز من خلالها مشاركة بناءة. إن لاتفيا تدعم العملية المنبثقة عن المؤتمر الوزاري لعملية اسطنبول، بوصفها فرصة هامة لتحديد هذه المساحة من المشاركة البناءة والثابتة للدول المجاورة.

ستتولى لاتفيا خلال النصف الأول من العام القادم، رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، وسيمثل تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى إحدى أولويات رئاستنا. إننا نؤمن بالأهمية القصوى التي يكتسبها التعاون الوثيق مع دول آسيا الوسطى، من أجل تعزيز الأمن الإقليمي وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتنتظر حكومة لاتفيا في مسألة إيجاد سبل جديدة لزيادة مساعداتها الإنمائية في أفغانستان وآسيا الوسطى. وعلى

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.20، المعنون  
”الحالة في أفغانستان“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)  
(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار،  
وبالإضافة إلى تلك الوفود المدرجة في الوثيقة A/69/L.20،  
أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار:  
الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا،  
إريتريا، إسبانيا، ألبانيا، أندورا، إندونيسيا، أيرلندا، أيسلندا،  
باكستان، بليز، بنما، بنن، بيرو، تركمانستان، تركيا، توغو،  
الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية  
سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سان مارينو،  
السنغال، الصين، طاجيكستان، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين،  
فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، كندا، كوستاريكا، ليسوتو،  
المغرب، منغوليا، موناكو، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، ولايات  
ميكرونيزيا الموحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن  
الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار A/69/L.20؟

اعتمد مشروع القرار بوصفه (القرار ١٨/٦٩).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن  
الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٧ من جدول  
الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.